

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٨٢

الثلاثاء، ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيدة تشابالالا
	الصين	السيد ياو شاجون
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو ميينغونو
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين
الاتحاد الأوروبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1906772 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة موغيريني، وأرحب بها ترحيبا حارا في جلستنا اليوم.

السيدة موغيريني (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن للمرة الثالثة. وأود أن أشدد على أنني فخورة بأن أفعل ذلك في حضور خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي حول هذه الطاولة، وفي وقت يزداد فيه بشكل كبير التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن. وقد جاء قرار تعزيز ذلك التنسيق من الدول الأعضاء مباشرة لأسباب مبدئية، ولكن، وقبل كل شيء، لأننا ندرك أننا أقوى وأكثر فعالية حين نعمل معا؛ ونعي المسؤولية التي تقع على عاتقنا؛ ويمكننا - وهذا ما نريده - أن نضع تلك القوة في خدمة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف ونهج تعاوني في العلاقات الدولية.

إننا نتشاطر نفس القيم والمصالح، بدءا من الدفاع عن تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة. فقد نشأ الاتحاد

الأوروبي والأمم المتحدة عن نفس الفكرة التأسيسية في أعقاب الحربين العالميتين: وهي أنه بغية تجنب وقوع كارثة أخرى، ثمة حاجة إلى آلية متعددة الأطراف تعمل على إيجاد حلول مجدية للجميع بوصفها البديل الوحيد لنشوب حرب قارية وعالمية جديدة.

ونرى أن تلك الفكرة ما زالت صالحة، ولكن تألفنا الطوعي ازداد قوة على مر العقود. وهناك مسار أوروبي لتحقيق السلم والأمن مطابق لمسار الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن. وهو مسار يقوم على الوساطة وعمليات حفظ السلام والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية فضلا عن وضع قواعد مشتركة واحترامها. ودعمنا للأمم المتحدة وتعددية الأطراف اختيار يستند إلى قيمنا، وهو في الوقت نفسه خيار عملي. فالقرار المتخذ في سياق متعدد الأطراف هو بحكم تعريفه قرار أكثر ديمقراطية وشمولا للجميع، ولكنه أيضا يزداد قوة واستدامة مع مرور الوقت.

(تكلمت بالإنكليزية)

ولذلك لن يُسمع الاتحاد الأوروبي أبدا يتساءل عما إذا كانت الأمم المتحدة تخدم مصالحه وقيمه، لأننا في أوروبا نعلم أن المنظمة تخدم المصالح والقيم العالمية. ونحن نعلم أن هذا شرط مسبق ضروري لبناء السلام والأمن المستدامين، الأمر الذي يصب دائما في مصلحتنا في نهاية المطاف. والسؤال الذي دائما ما نطرحه نحن الأوروبيون هو "ما الذي يمكننا فعله لدعم الأمم المتحدة؟". فالعمل مع الأمم المتحدة هو أفضل سبيل لخدمة مصالحنا الجماعية - المتمثلة في تحقيق السلام والأمن والتقدم العالمي. ولذلك السبب، كثف الاتحاد الأوروبي تعاونه مع الأمم المتحدة في جميع ميادين العمل. وأود أن أوفي المجلس بمعلومات مستكملة عن بعض مجالات تعاوننا الرئيسية مع الأمم المتحدة، بدءا بتسوية النزاعات.

لقد صارت النزاعات في عصرنا أكثر تعقيدا من أي وقت مضى. فدائما ما تكون لها أبعاد محلية وإقليمية وعالمية،

وينطبق ذلك أيضا على ليبيا، حيث نعمل في الاتحاد الأوروبي في أوثق تعاون ممكن مع الممثل الخاص غسان سلامة كما أننا ننفذ القرار ٢٤٢٠ (٢٠١٨)، بشأن حظر توريد الأسلحة. ونسق عملنا مباشرة فيما بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فضلا عن عملنا من خلال المجموعة الرباعية التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، والتنسيق بيننا، في نظري، أمر ضروري. فمعا يمكننا مساعدة الجهات الفاعلة الليبية على اتخاذ خطوات فعلية صوب المصالحة الوطنية من خلال عقد مؤتمر وطني في ليبيا وإجراء الانتخابات بعد تهيئة الظروف المواتية لذلك. ويساند الاتحاد الأوروبي تلك العملية وسيواصل ذلك مستخدما جميع الوسائل المتاحة له.

وثمة بلد آخر لا شك أنه عند مفترق الطرق هذا الأسبوع، وهو أفغانستان. ولا غنى عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هناك. وقد كان العام الماضي الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة للمدنيين منذ بدء الحرب في عام ٢٠٠١، ومع ذلك يمكن أن يكون عام ٢٠١٩ هو عام السلام. ونتابع عن كثب الاتصالات بين ممثلي الطالبان وحكومة الولايات المتحدة. ونرى أن طالبان يجب أن تشارك في المحادثات بين الأطراف الأفغانية، أي مع الحكومة في كابل، إلى جانب الأطراف الأفغانية الأخرى بمختلف أطيافها السياسية. وينبغي أن تقتزن تلك المحادثات باتخاذ تدابير لبناء الثقة ووقف دائم لإطلاق النار.

عرض الاتحاد الأوروبي دعم السلام في أفغانستان بخمس إسهامات عملية، عرضتها في جنيف قبل بضعة أشهر. أولاً، يمكننا أن نساعد كضامن لعملية السلام؛ ثانياً، يمكننا المساعدة في جعل العملية أكثر شمولاً، تضم على وجه الخصوص النساء والأقليات وجميع قطاعات المجتمع المدني؛ ثالثاً، يمكننا المساعدة في الإصلاحات؛ رابعاً، يمكننا دعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ وأخيراً وليس آخراً، يمكننا تعزيز التجارة والبنية التحتية

ولا يمكن التوصل إلى حلول لها إلا بمواءمة تلك الأبعاد الثلاثة. ولا يتسنى تحقيق ذلك إلا في إطار متعدد الأطراف. وينطبق ذلك بوضوح على سورية. وقد ذكرنا، منذ بداية الحرب، أنه لن الحل المستدام الوحيد لن يتحقق إلا من خلال العملية التي تقودها الأمم المتحدة وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وإجراء عملية انتقالية سياسية عن طريق المفاوضات بغية إرساء الديمقراطية في سورية على نحو شامل للجميع وتحقيق المصالحة والوحدة فيها هو السبيل الواقعي الوحيد للخروج من النزاع. ولن يؤدي أي شيء آخر عدا ذلك إلى تحقيق الاستقرار والاستدامة والأمن والشمول والازدهار في سورية. ولهذا السبب نعرب عن دعمنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن في عمله الذي لا غنى عنه رغم صعوبته.

وغدا سيشارك الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة في رئاسة مؤتمر بروكسل الثالث بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة، تحديداً لدعم العملية التي تقودها الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف من المؤتمر في حشد الدعم الدولي للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وجمع تعهدات بالتبرع لضمان تقديم المساعدة الإنسانية للسوريين، سواء داخل أو خارج البلد، ودعم بلدان المنطقة، بدءاً بالأردن ولبنان وتركيا. وبعد ثماني سنوات من الحرب ورغم استمرارها، لا يزال الشعب السوري يأمل في تحقيق السلام ويستعد له، وهناك بعض بوادر أمل ضئيل قادمة من المنطقة.

ويبين اتفاق ستوكهولم بشأن اليمن بأنه من الممكن دائماً اتخاذ خطوات صوب السلام حتى وإن حدث ذلك بعد معاناة هائلة. ونحن نؤيد المبعوث الخاص مارتن غريفيث تأييداً تاماً وفعالاً. ولا شك أنه لا غنى عن انخراط مجلس الأمن المستمر لضمان نجاحه في عمله وتنفيذ اتفاق ستوكهولم. ولن تتحول إمكانية تحقيق السلام إلى حقيقة واقعة إذا لم نستثمر كل طاقنا في سبيل ذلك.

الاتحاد الأوروبي موجود لتقديم الدعم السياسي والمالي، وبعثاتنا الخاصة حاضرة في الميدان. وتؤثر التهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلام والأمن في أفريقيا على استقرار قارتنا، فقارتنا هي الأقرب إلى أفريقيا، وأود أن أذكر على وجه الخصوص التهديدات الإرهابية المتزايدة والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود التي تتحدى أمننا على جانبي البحر الأبيض المتوسط.

وقد تم في بعض الأحيان التشكيك في دور حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونحن في الاتحاد الأوروبي نعتقد أنهم أداة أساسية لتحقيق السلام والأمن المستدامين. وتسهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة بثالث ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا أكثر من أي قوة عالمية أخرى، ونحن فخورون بذلك. وإننا نؤمن أيضًا بالحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية. وتعد عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي أداة حيوية لتعزيز البيئة الدولية للسلام والأمن في القارة الأفريقية والعالم. ويواصل الاتحاد الأفريقي إجراء إصلاحات مالية ومؤسسية رئيسية ليصبح فاعلاً رئيسياً في الأمن الإقليمي. وقد تشرفت بحضور قمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة، التي عقدت في أديس أبابا قبل بضعة أسابيع فقط. هذه عملية نندعمها بالكامل، ونبغي لنا القيام بذلك، بما في ذلك من خلال إمكانية استخدام مساهمات الأمم المتحدة في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي التي أذن بها مجلس الأمن، وبما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

وأود أن أذكر حالتين أهتم بهما بشكل خاص، وهذا لا يعني أنني لا أهتم بالحالات الأخرى، لكن هذين المثالين مناسبان بشكل خاص في هذه الأوقات.

المثال الأول هو مالي، حيث أعتقد أن نهضة مالي هي أمر ممكن، وأعتقد أن حل المشكلات التي تواجه مالي لا يمكن أن يأتي إلا من مواطني مالي أنفسهم. لقد التقيت قبل بضعة أيام فقط، بممثلي الحركات التي وقّعت على اتفاق السلام والمصالحة

الإقليمية مع جميع جيران أفغانستان. إننا نتابع هذا الأمر الآن مع شركائنا، أساساً في أفغانستان، لكن من البديهي أيضاً مع شركائنا في المنطقة وفي المجتمع الدولي، بدءاً بأصدقائنا في الولايات المتحدة.

لقد تحدثت عن أربعة صراعات في منطقتنا الكبرى، لكن اسمحو لي أن أتناول أيضاً هذا الجانب من المحيط الأطلسي. إن الوضع في فنزويلا يتدهور بشكل كبير. وللأزمة التي تؤثر على البلد أسباب سياسية ومؤسسية وليست ناجمة عن كارثة طبيعية. ويجب أن يكون حلها سلمياً وسياسياً وديمقراطياً. ونعتقد أن أي تطور عسكري، من داخل أو خارج البلد، لن يكون مقبولاً ولا يمكن ولا ينبغي فرض حل من الخارج أبداً. ونعتقد أن مبادرة دولية يمكن أن تساعد في تمهيد طريق سلمي وديمقراطي للخروج من الأزمة. ولهذا السبب، أنشأنا فريق اتصال دولي مع بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية للمساعدة على تهيئة الظروف لعملية سياسية تؤدي إلى تنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، وفقاً للدستور الفنزويلي والمعايير الدولية.

إن الاتحاد الأوروبي، حتى عندما لا يكون هناك إطار متعدد الأطراف، يحاول العمل على بناء إطار، أو إعادة بنائه. وفي غضون ذلك، فإننا نعمل بشأن فنزويلا، مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين داخل البلد وخارجه، وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الإنساني وتجنب أي تسييس لإيصال المساعدات. وفي كل هذه الحالات، يكون اهتمامنا الأكبر منصباً على استعادة السلام والأمن، وهذا ممكن فقط في إطار متعدد الأطراف. نحن نعمل دائماً دعماً للأمم المتحدة ولإحلال السلام.

إن الأمم المتحدة هي الشريك الرئيسي لنا في حل النزاعات في أفريقيا. من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى السودان، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى غينيا - بيساو - أينما كانت هناك عملية سلام وبعثة أمم متحدة لحفظ السلام، فإن

نفهم كيف يمكن للجميع الإسهام في تحقيقها من خلال قيام الجميع بدوره.

وهذا النهج الجديد يغير أيضا الطريقة التي نعمل بها معا في سياق الأمم المتحدة. منذ أكثر من عام، ونحن نعمل في إطار صيغة ثلاثية مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبدأ عملنا المشترك في مواجهة تحدٍ مشترك هو الوضع المأساوي للمهاجرين الأفارقة في مراكز الاحتجاز في ليبيا. وقد أدركنا معاً أنه لا يمكننا إخلاء هذه المراكز وإنقاذ الأرواح إلا من خلال العمل معاً، وبفضل تعاوننا في عام واحد، قمنا بمساعدة أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص على العودة طوعاً إلى أوطانهم، أو إيجاد الحماية الدولية عند الاقتضاء. وربما كان هذا هو إسهامنا الأكثر ابتكاراً في تعددية أطراف أكثر فاعلية، أي منظمات إقليمية تتكاتف على أرض الواقع وتعمل في إطار ثلاثي مع وكالات الأمم المتحدة.

وأود الآن أن أذكر إسهامين آخرين قدمهما الاتحاد الأوروبي للنظام المتعدد الأطراف، بدءاً بالمصالحة في منطقة أقرب إلى الاتحاد الأوروبي، ألا وهي منطقة البلقان.

واسمحوا لي أن أشكر كل عضو في مجلس الأمن على نهجه البناء في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ومن أجل استئناف المحادثات بشكل كامل، يجب إلغاء التعريفات الجمركية التي فرضتها حكومة كوسوفو. وفي اليوم الذي سيتم فيه تعليق التعريفات الجمركية، سأدعو على الفور إلى عقد اجتماع جديد للحوار من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً يجب أن يعالج جميع القضايا المعلقة ويؤدي إلى تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد بالكامل.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فأنا أقوم شخصياً بتيسير الحوار، لكن الحوار لا يخصني أو الاتحاد الأوروبي أو أي منا حول هذه الطاولة، فالحوار يخص الطرفين. يتعين عليهما التوصل إلى اتفاق مقبول ومناسب ومستدام لكليهما. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون الاتفاق النهائي متماسياً مع القانون الدولي وأن يؤيده

في مالي لعام ٢٠١٥. وكان هذا اجتماعي الثاني معهم لمناقشة بعض الإصلاحات السياسية والمؤسسية الرئيسية، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. إن الاتحاد الأوروبي هو أول مؤيد للقوة المشتركة التي أنشأتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تشكل حلاً إقليمياً للتحديات الإقليمية. ومع حدوث هذه العمليات، يجب ضمان وجود للأمم المتحدة. وسواصل دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من خلال بعثتي التدريب وبناء القدرات الأوروبيتين في الميدان.

ويمكن قول الشيء ذاته عن الصومال، حيث تعمل حكومة الصومال الاتحادية على تحمل مسؤولية أكبر عن أمن البلد. وفي حين يتعين على القوات الصومالية أن تكثف جهودها وتحمل المسؤولية الكاملة عن تحقيق الأمن في بلدها، وهذا هو السبيل الوحيد لجعل الأمن في الصومال مستداماً، فإنها لا تزال تعتمد على دعم شركائها الدوليين، وفي المقام الأول الاتحاد الأوروبي، بدءاً ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي يواصل الاتحاد الأوروبي دعمها وتمويلها. نحن نعلم أن انتقال المسؤوليات لا يمكن أن يحدث إلا بشكل تدريجي، ولكن يجب أن يحدث، فيما يتعلق بمسار الإصلاحات. ويقع على عاتق الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، دور خاص في تنسيق عمل المجتمع الدولي في البلد، ولهذا السبب فإننا نتطلع إلى تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام.

من الواضح أن تعاوننا مع الأمم المتحدة وأفريقيا يتجاوز حفظ السلام، لكن نحننا هو نفسه في جميع القطاعات. تريد أفريقيا وتحتاج إلى تحمل المسؤولية عن أمنها واقتصادها، عن حاضرها ومستقبلها، ونحن كأوروبيين نريد أن نرافق إخواننا وأخواتنا على هذا الطريق. لقد انتقلنا من العلاقة القديمة بين المانح والمتلقي إلى شراكة بين الأنداد خاصة خلال قمة أبيدجان قبل عام ونصف. نحن نضع أولوياتنا المشتركة معاً ونحاول أن

بجر أزوف. وذلك هو ما يحدث عندما يُنتهك القانون الدولي - حيث ترتفع حدة التوترات وتنتشر النزاعات ونُحسر جميعاً.

إن روسيا محاور هام بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ونحن نعمل معا بشكل جيد بشأن العديد من الملفات، من إيران إلى منطقة القطب الشمالي. ومع ذلك، ليس بخاف على أحد أنه يساورنا قلق بالغ إزاء بعض السلوكيات، ليس في أوكرانيا فحسب، ولكن كذلك في سالزبري، فضلا عن استخدام التجسس على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأعرنا أيضا عن شواغل جدية بشأن امتثال روسيا ل"المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى". ومن الضروري أن نعمل للحفاظ على المعاهدة وأن تعود روسيا إلى الامتثال الكامل. وأوروبا ليست طرفا في المعاهدة، ولكن من الواضح أنها مهتمة للغاية بوجودها.

يتعرض الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار للتشكيك فيه على نحو لم يسبق له مثيل. ونحن نرى أن ذلك يشكل إحدى أكبر المفارقات في عصرنا لأن من الواضح أن الردع لم يعد كافيا لمنع اندلاع الحروب، بالنظر إلى تجزؤ مراكز القوة في عالم اليوم. ونشوب سباق تسلح جديد - وسباق تسلح نووي تحديدا - لن يؤدي إلا إلى جعل العالم أقل أمنا. ويتطلب أمننا الجماعي هيكلا صلبا متعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح.

وذلك ما يجعل الاتحاد الأوروبي يواصل العمل من أجل الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران. وقد تم التأكيد على التزام إيران بتنفيذ التزاماتها المتصلة بالجملة النووي في ١٤ تقريرا متتاليا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، صدر آخرها قبل أسبوعين فقط. ويشكل رفع الجزاءات ذات الصلة بالجملة النووي، إلى جانب تنفيذ إيران، جزءا أساسيا من تلك الصفقة. ولذلك، سنواصل العمل من أجل الحفاظ على العوائد الاقتصادية لرفع الجزاءات.

مجلس الأمن. إن دور المجلس سيكون وسيظل أساسيا، ونحن مستعدون - أنا شخصيا مستعدة - لتكثيف تبادل وجهات نظرنا، مع جميع أعضاء مجلس الأمن بشأن هذا الأمر.

وفيما يخص البقاء في البلقان، أود أن أقول إننا شهدنا هذا العام بالفعل حدثا تاريخيا في تلك المنطقة. إن اتفاق بريسبا مثال إيجابي آخر على التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومثال رائع على القيادة السياسية لكلا البلدين، مقدونيا الشمالية واليونان. إن التوصل إلى نتيجة إيجابية للحوار بين بلغراد وبريشينا من شأنه إعطاء المزيد من الأمل للمنطقة بأسرها وسيكون بمثابة نموذج ومصدر إلهام لأوروبا والعالم.

لقد أشرت إلى عدد من الأولويات الجغرافية، لكننا نعلم جميعا أن معظم التحديات التي نواجهها، بعد عالمي. لذلك، دعوني أحتتم بياني بالإشارة إلى تأييد الاتحاد الأوروبي لحلول عالمية للتحديات العالمية، ومن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى أهداف التنمية المستدامة، فإن تحقيق تقدم بشأن هذه الاتفاقات لم يكن ليتحقق بدون الالتزام القوي للاتحاد الأوروبي، والأهم من ذلك، أن نواصل العمل ويمكن لمجلس الأمن أن يواصل التعويل علينا من أجل تنفيذها بشكل كامل.

إن هذه لحظة في تاريخ البشرية تمس فيها الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التعاون فيما بين الأمم واحترام القواعد التي تحكم أنظمتنا الدولية.

وثمة خطر من أن يجري الاستعاضة عن مفهوم الحوكمة العالمية بالقانون القديم "الأقوياء دائما على حق". ونحن بحاجة إلى تجنب الإخلال بنظامنا القائم على القواعد أو التشكيك في نظامنا المتعدد الأطراف.

لقد حدث انتهاك واضح للمبادئ الأساسية لنظامنا الدولي بضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم وبسلوكها في شرق أوكرانيا. وقادت الحالة في شبه جزيرة القرم كذلك إلى عسكرة

ومنع التوقف المفاجئ لعمل الوكالة. ونحن نريد أن تواصل الأونروا إصلاحاتها الحيوية، ولكن ليس بوسعنا تحمل انهيار الوكالة وما يعقب ذلك من فوضى. فعمل الوكالة أساسي، أولاً وقبل كل شيء حياة الملايين من الناس، ولكن كذلك للحفاظ على إمكانية تطبيق حل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين. ونعتقد أن البديل الوحيد لحل الدولتين هو الاضطرابات والعنف في الأماكن المقدسة. وذلك هو السبب الذي يجعل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يواصلون العمل مع الشركاء الدوليين للحفاظ على إمكانية تطبيق حل الدولتين في الأماكن المقدسة.

ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن حماية وإصلاح الأمم المتحدة. ونحن، كأوروبيين، نشعر بتلك المسؤولية لأننا نرى في الأمم المتحدة بيتنا المشترك. إنها مركز الثقل للنظام الدولي والأداة المتاحة لنا لبنى نظاما عالميا أكثر سلما وتعاوناً. والأمم المتحدة ليست عهداً بين الدول فحسب، بل إنها تمثل كذلك الأمل للملايين من البشر الذين لا يزالون يعانون نفس انتهاكات حقوق الإنسان التي قرر العالم بشكل جماعي حظرها في أعقاب البؤس الذي خلفته الحرب العالمية الثانية.

ويسهم الاتحاد الأوروبي في زيادة قوة النظام المتعدد الأطراف وجعله أكثر فعالية. ونحن نستثمر في تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى لأننا نريد أن نضطلع بمسؤوليتنا تجاه بيتنا المشترك. وأعتقد أنه يتعين علينا جميعاً أن نجد التزامنا بدعم الأمم المتحدة - سياسياً ومالياً ودبلوماسياً، هنا في نيويورك وفي الميدان كذلك، في جميع عمليات السلام التي تحتاج إلى أطر متعددة الأطراف لكي تحقق نجاحاً. وبالنسبة لنا، نحن الأوروبيين، فإن هذا هو أفضل استثمار يمكننا أن نقوم به. وسنواصل دعم الأمم المتحدة وعملها من خلال التعاون قدر الإمكان مع شركائنا وأصدقائنا في جميع أنحاء العالم الذين يؤمنون بنظام دولي تعاوني متعدد الأطراف، كما نؤمن نحن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة السامية موغيريني على إحاطتها الإعلامية الهامة.

وهذا إسهام في أمننا الجماعي من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأود أن أوجه شكراً خاصاً إلى فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. كما أنه وسيلة لمنع الانتشار النووي، وهو أمر مهم بصفة خاصة في منطقة عالية التوتر. أخيراً، إنه يشكل إسهاماً كذلك في الحفاظ على مصداقية مجلس الأمن، الذي أيد الصفقة الإيرانية بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المتخذ بالإجماع. ولدنيا مشاكل خطيرة فيما يتعلق بسلوك إيران بشأن مسائل أخرى، بدءاً من القذائف التسيارية وحقوق الإنسان والديناميات الإقليمية. ولكن من دون الصفقة النووية، ستكون المناقشات مع إيران أصعب بكثير، وليس أسهل. ولن يشكل إنهاء صفقة ناجحة وثمرتها منطلقاً جيداً على الإطلاق لتعزيز مصالحنا الأمنية الجماعية.

وسيوصل الاتحاد الأوروبي دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز وتوسيع نطاق النظام العالمي لعدم الانتشار. ويمكن للمجلس أن يعول على إسهامنا في تحقيق النزاع الكامل للسلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بصورة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وقد فرضنا أشد العقوبات على كوريا الشمالية، وفي نفس الوقت أبقينا على قنوات الاتصال مفتوحة من أجل تشجيع الحوار على جميع المستويات. ونحن على استعداد لدعم العملية الصعبة الجارية بخبرتنا ودعمنا السياسي.

ويتمثل نهجنا دائماً في أن نبنى وأن لا نفكك إطلاقاً. ونحن لا نعتقد أن النظام المتعدد الأطراف الحالي مثالي. فلا يوجد شيء مثالي. ولذلك، فإننا نؤيد تماماً خطة الأمين العام أنطونيو غوتيريش للإصلاح ونسهم عملياً في إقامة نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية. ونحن بحاجة إلى توسيع نطاق نظام الحوكمة العالمية وتحسينه، لا إضعافه وهدمه.

وعندما واجهت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أزمة تمويل خطيرة، تدخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لسد الفجوة

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالفرنسية): يسرني للغاية

أن أرى الممثلة السامية موغيريني هنا في مجلس الأمن. ولن تتعارض أي من ملاحظاتي مع ما قالته لتوها. وأود فحسب أن أكرر أن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يؤمنان بنفس المبادئ الأساسية. وأعتقد أن ذلك أمر قوي جدا. فنحن نتشاطر نفس القيم. وأنا أؤيد الموقف الذي أعربت عنه في نهاية بيانها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقائل بأن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يمثلان تعددية الأطراف. والتعاون الذي وصفته هو الذي يجعل المنظمتين أكثر قوة ويضفي عليهما مصداقية.

ولا أريد أن أكرر ما قالته، ولكن من المدهش أن نرى أن الاتحاد الأوروبي ينشط كذلك بطرق مماثلة بشأن جميع المسائل قيد النظر هنا. فقد أشارت، فيما يتعلق بسورية على سبيل المثال، إلى أنها أيدت القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتشارك في مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة. وذكرت إنها تؤيد الجهود التي يبذلها السيد غريفيث في اليمن. وهناك تداخل مماثل فيما يخص أفغانستان وفنزويلا والشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال، يدعم الاتحاد الأوروبي كذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في وقت تعاني فيه الوكالة من أزمة. ولهذا الدعم أهمية بالغة لتمكين الشباب الفلسطينيين من الانتظام في الدراسة. وينطبق الشيء نفسه على ما قالته بشأن كوريا الشمالية. فالإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يعملان معا في إطار متعدد الأطراف على إجراء مفاوضات مع كوريا الشمالية. ولن يكون ذلك ممكنا من دون تعددية الأطراف، إذ أنه لن تُجرى مناقشات مع كوريا الشمالية.

وبطبيعة الحال، أود كذلك أن أسلط الضوء على ما يقوم به الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأفريقيا، وهي مسألة بالغة الأهمية. فقد ذكرت الممثلة السامية موغيريني أنها حضرت مؤتمر قمة الاتحاد

الأفريقي، الذي حضره الأمين العام كذلك. وأعتقد أن ذلك يرمز إلى التعاون الثلاثي - بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي - والذي يمكن أن يسهم في حل المسائل.

وكما قالت السيدة موغيريني للتو، لا بد من حلول أفريقية إقليمية للقضايا الأفريقية. والعمل معا مهم أيضا. كما أشارت إلى شيء بالغ الأهمية بالنسبة لنا، أي إيجاد حلول شاملة للقضايا، ينخرط ويشارك فيها المجتمع المدني، ولا سيما النساء. ومرد ذلك ليس وجود لجنة وضع المرأة فحسب، بل هو موقف ألماني واضح للغاية بشأن مشاركة المرأة في المفاوضات والوساطة وتسوية النزاعات. وبالأمس، تكلمنا عن أفغانستان، حيث من الأهمية بمكان أن تشارك المرأة فعلا في المحادثات في الدوحة. (انظر S/PV.8481).

لا أريد أن أطيل أكثر من ذلك، لكن أقول فحسب إنه بالنسبة لألمانيا وفرنسا، من خلال رئاستنا المشتركة، فإن أحد أهدافنا هو جزء من دعمنا للاتحاد الأوروبي، مما يبرز القيم المشتركة لفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي.

النقطة الثانية إلى الأخيرة هي مجرد التأكيد على ما قالته الممثلة السامية بشأن هيكل نزع السلاح. وأعتقد أن من المهم أن نظل مشاركين في تلك الخطة. هناك الكثير جدا من الخسائر، بدءا من مذكرة بودابست في بداية الأزمة في أوكرانيا وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي شاركت فيها الممثلة السامية نفسها مشاركة كبيرة - وقد فعلت الكثير من أجل تحقيق ذلك الاتفاق، وهو عمل دبلوماسي رائع حقا - وكذلك فيما يتعلق بما قالته عن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ونحن ندعمها بالكامل.

أود أن أطرح سؤالا حول أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا، وهو منع نشوب النزاعات. هل يمكن للممثلة السامية أن تبين لنا أي القضايا أو المشاريع التي ترى أنه يمكن للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أن يعملوا معا بشكل أوثق لمنع نشوب النزاعات؟

عكسية. ولذلك، فقد أكد الاتحاد الأوروبي مرارا دعمه الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وستظل بولندا والاتحاد الأوروبي داعمين ومدافعين عن القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد.

إن مسؤوليتنا الخاصة تشمل منطقة غرب البلقان، حيث يساعد الاتحاد الأوروبي في تعزيز أجندة الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال سياسته القائمة على توسيع عضويته. ونريد أن نرحب بكل هذه البلدان في أسرتنا الأوروبية في المستقبل القريب.

ولا يمكننا أن ننسى المشاركة الفعالة للاتحاد الأوروبي في السلام والأمن في أفريقيا، لا من خلال المساهمات الكبيرة في الأدوات المالية ذات الصلة فحسب، بل أيضا، على سبيل المثال لا الحصر، عن طريق إنشاء بعثات تدريبية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال أو بدعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالنفط والأسلحة في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا خلال عملية صوفيا.

كما أن الاتحاد الأوروبي شريك أساسي للأمم المتحدة في التوصل إلى حلول دائمة للأزمات في منطقة الشرق الأوسط، إذ يمارس تأثيره ويستخدم الموارد لمعالجة النزاعات في سوريا واليمن وإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط.

وينبغي أن تكون الهجرة أحد المجالات ذات الأولوية لزيادة تعزيز وهيكلية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وثمة خطوات قليلة يمكن اتخاذها، منها مشاركة المجتمع الدولي بصورة أقوى في التصدي للأسباب الرئيسية للهجرة غير النظامية، وتوفير التمويل الكافي للمساعدة الإنسانية.

وتشمل الأولويات الأخرى تعزيز التعاون بشأن الدبلوماسية الوقائية والوساطة. وبغية منع نشوب النزاعات، نحتاج إلى

السيدة فرونتيسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في مجلس الأمن، وأشكرها بحرارة على إحاطتها الإعلامية.

كان مشروع الاتحاد الأوروبي هو أهم مصدر مؤسسي لتحقيق السلام والاستقرار في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الصدد، سيظل الاتحاد الأوروبي شريكا طبيعيا وحليفا للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، وبوصفنا الاتحاد الأوروبي، نحن متحدون بالفعل في السعي من أجل التزامنا الجماعي بإقامة عالم أكثر سلما واستدامة، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ومع تزايد الحاجة إلى تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، هناك حيز يتعين أن تشغله شراكة استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وإدارة الأزمات. وإلى جانب الحوارات الرفيعة المستوى المنتظمة بمشاركة اللجنة التوجيهية للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المعنية بإدارة الأزمات، يلزم زيادة التعاون بين البعثات والمقر، بالنظر إلى التحديات المتعددة الأوجه الناشئة.

وبولندا تتفهم هذه التحديات بوضوح، وتؤيد تماما الحاجة إلى شراكة معززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على النحو المحدد في الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية. ويسرنا أن دعم الحوكمة العالمية والأمم المتحدة هو من أولويات الاتحاد الأوروبي في تنفيذ هذه الاستراتيجية حتى نهاية الدورة المؤسسية الحالية.

والعناية بالسلامة والأمن في إقليمنا الأوروبي حصرا لن تكون قصيرة النظر فحسب بل ستؤدي بالتأكيد إلى نتائج

وندرک أن التعاون مع المنظمات الإقليمية أمر أساسي، إذ أننا نتشاطر نفس الالتزام بالسعي إلى إيجاد حلول للمشاكل العالمية.

ونحن نفهم أن هذه العلاقات ذات أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار والأمن.

تعمل العديد من هذه المنظمات الإقليمية بمثابة وسطاء طبيعيين، ويمكن أن تساعد الشراكة معها على تهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حلول دائمة ومستدامة، على أساس المنفعة المتبادلة الثابتة للدول ومبادئ القانون الدولي، ووفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ونرحب بالجهود الحميدة والمكثفة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في مجال تعزيز السلام والأمن الدوليين. ونقدّر الدعم المستمر الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى مختلف البلدان عبر مختلف القنوات، بما في ذلك المساعي الحميدة، والوساطة، ودعم تطوير القدرات الوطنية والتدريب.

وبالمثل، وتحت سلطة مجلس الأمن، يقدم الاتحاد الأوروبي أيضاً التمويل والمعدات لعمليات حفظ السلام ويدعم التنمية المؤسسية. وفي هذا الصدد، يعزز وجود الاتحاد في الساحة الدولية نطاق تعددية الأطراف، ويعزز إسهامه السعي إلى تحقيق السلام المستدام. ومع ذلك، فنحن مقتنعون بأن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع جزء لا يتجزأ من هيكل النظام المتعدد الأطراف ومكتمل له.

وفي الوقت الراهن، تُنفَّذ ٧٠ في المائة من بعثات الاتحاد الأوروبي وعملياته بالتوازي مع الأمم المتحدة، مما يجسّد الطابع التكاملية لعمل المنظمين. وبالتالي، فقد أُحرز تقدم في البحث عن حلول مستدامة في البلقان من خلال تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينيا والتوصل إلى اتفاق بشأن إدماج العدالة وإدارة الحدود والسجل المدني. والأهم من ذلك، تم إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الاستقرار وتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

سياسات إنمائية سليمة ومؤسسات دولة قوية. والاتحاد الأوروبي يقدم المساعدة اللازمة في هذه المجالات في شتى أنحاء العالم، بينما تساعد الأمم المتحدة في تحديد المجالات التي تشتد الحاجة إلى المساعدة فيها. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يفي بالتزاماته وأن يظل أكبر المانحين للمعونة الإنمائية في العالم.

والموضوع الأخير الذي أود أن أسلط الضوء عليه اليوم يتعلق بإنشاء منصة تعاونية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن. إذ بعد تسعة عشر عاماً من اتخاذ مجلس الأمن القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال هناك حاجة إلى إعادة تأكيد الدور الهام الذي تقوم به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام.

وينشط الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد كجهة توفر الأمن في جميع أنحاء العالم. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توفر حوالي ٤٠ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإجمالاً، نحن أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة.

وفي الختام، نعتقد أنه يمكن، بل ينبغي مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لنشر قيمنا المشتركة وتحقيق الإمكانيات غير المستغلة بهدف تحقيق السلام والازدهار في العالم أجمع.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتها الإعلامية المفصلة.

تدرك الجمهورية الدومينيكية أن هناك تحديات هائلة ومعقدة في هذه الألفية، وبالتالي، من الضروري تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل توسيع نطاق التعاون وجعل العمل أكثر فعالية وضمن السلم والأمن الدوليين على نحو متزايد.

الإرهاب. ونعتقد أن الإرهاب هو أحد التهديدات الرئيسية للسلام والأمن الدوليين. فبالإضافة إلى الخسائر التي يوقعها الإرهاب في الأرواح البشرية البريئة والبيئة، فهو يمثل خطراً على سيادة القانون والديمقراطية والتعايش السلمي بين الشعوب وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

أخيراً، نؤكد مجدداً دعمنا للعلاقة والتعاون القائم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونُعرب عن ثقتنا في العمل في الاتحاد الأوروبي، إذ ننظر إليه باعتباره من الجهات الرئيسية الفاعلة سياسياً واقتصادياً في العالم والتي تسهم في التسوية السلمية للمنازعات.

وإذ نثني على العمل الذي قام به الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم، فإننا نحث المجتمع الدولي وجميع الجهات الفاعلة المعنية على مواصلة دعم اتخاذ التدابير الوقائية قبل أن تندلع الأزمات ودعم الجهود الدبلوماسية التي تبذلها المنظمات الإقليمية.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب في جلسة اليوم بمشاركة السيدة فيديريكا موغريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وواحدة من أكبر المنظمات الإقليمية.

أمس، في ٧ آذار/مارس (انظر S/PV.8479)، ناقشنا التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في جلسة أعرب فيها كل عضو من أعضاء مجلس الأمن عن تأييده لتطوير وتحسين تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وينطبق ذلك بالمثل على الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون وجميع المنظمات الإقليمية الأخرى، نظراً لأن العالم اليوم

وعلى نفس المنوال، ساعدت قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك بقيادة الاتحاد الأوروبي على المحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ الاتحاد الأوروبي يعمل لتسوية الحالة في شرقي أوكرانيا، وتقديم الدعم التشغيلي والعملي مثل إضفاء الزخم على تنفيذ اتفاقات مينسك. وعلاوة على ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي يقدم التدريب والدعم في أفريقيا للقطاع الأمني في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

وتحيط الجمهورية الدومينيكية علماً مع الاهتمام بالعمل الدؤوب الذي تضطلع به المنظمة في مناطق النزاع في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويعلق بلدي أهمية كبيرة على متابعة حقوق الإنسان ورصدها في الميدان. ولهذا السبب نرى أن من الأهمية بمكان وضع نظم الإنذار المبكر والقدرة على اتخاذ التدابير الوقائية. وقد أظهرت التجربة الحاجة إلى الوقاية، وإلا ستدفع الفئات الأكثر ضعفاً أغلى ثمن، بمن فيهم اللاجئين والمشردون داخلياً والمهاجرون.

إن بلدنا جزء من منطقة تناصر الحوار السياسي والعمل على الصعيد الدولي كوسيلة للتقدم نحو الأهداف المشتركة المفيدة. ولذلك فإننا نرحب بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء فيه، يؤدي دوراً بالغ الأهمية في حل الكثير من التحديات العالمية، بما في ذلك الأزمة الغذائية وتغير المناخ والإرهاب.

ونرحب في هذا المجال بالشراكة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١ المعقودة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وإدارة الأزمات. ونود أن نسلط الضوء تحديداً على الجهود المبذولة فيما يتصل بمسألة المرأة والسلام والأمن. إننا نؤمن بالدور الرئيسي الذي تؤديه النساء والشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، بغية التوصل إلى حلول مستدامة. وتشير الجمهورية الدومينيكية مع الاهتمام إلى السياسات والأطر المعيارية للاتحاد الأوروبي في ميادين منع ومكافحة

توصيات واضحة بشأن استئناف العملية التي لا تزال ذات صلة. ونُعرَب عن تقديرنا لدور الاتحاد الأوروبي في المساعدة على التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي، وهو مجال قدّمت فيه الدبلوماسية الروسية قدراً كبيراً من العمل، ونأمل أن نرى دول الاتحاد الأوروبي تساهم بصورة بناءة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التسوية السياسية في سورية. ومع ذلك، سيكون من المهم الامتناع عن تسييس المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية.

ويؤدّي الاتحاد الأوروبي دوراً رئيسياً في مساعدة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك في أفريقيا. ويمكنه أن يعول على دعمنا في هذا المجال. فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تسهم إسهاماً كبيراً في مساعدة التنمية على الصعيد الدولي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إلا أنه في السنوات القليلة الماضية، ظهر عدد من الأسباب التي تشكلت في قدرة الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بدور بناء في أوروبا نفسها وفي العالم عموماً. وأصبح لدينا انطباع بأن هذا الكيان الرئيسي القوي من الناحية الاقتصادية عاجز بطريقة ما عن تحديد توجهه السياسي المستقل. وفي كثير من الأحيان، يبدو أن الأساس الذي يقوم عليه متضامن مع المصالح الأوروبية الأطلسية وأنه يتعامل بعقلية التكتلات. وقد شهدنا ما يؤدي إليه ذلك في أمثلة ليبيا وسورية وأوكرانيا، ومؤخراً في فنزويلا وعدد من الدول الأخرى. والنماذج المقترحة لحل القضايا السياسية المحلية في هذه البلدان غالباً ما تفشل. يجب ألا نخرق الجسور، وإلا فقرباً لن تكون هناك حاجة إلى الوساطة. وتمثل أحد الأمثلة الحديثة في تأزم الحوار بين بلغراد وبريشتينا وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي على إقناع سلطات كوسوفو الألبانية بإخلاء سياساتها الاستفزازية.

وللأسف، ففي عالم اليوم، أصبحت الجزاءات والتدابير التقييدية أداة رئيسية تقريبا في مجال السياسة الخارجية، والاتحاد

يتطلب منا حل المشاكل معاً استناداً إلى المزايا النسبية لكل هيئة حكومية دولية. تستحق كل تلك المنظمات الإقليمية منا الاحترام ويمكنها أن تسهم في تعزيز الاستقرار والتعاون.

ونحيط علماً بتركيز الاتحاد الأوروبي بعزم على تعزيز الدور القيادي لتعددية الأطراف على الصعيد العالمي مع الأمم المتحدة، ونؤيده. وما من شك في أن مصالحنا في هذا الصدد تتطابق تماماً. ومع ذلك، فإننا نشعر بالجزع إزاء اتجاه خطير ازداد ظهوره في الآونة الأخيرة - وهو محاولات الاستعاضة عن النظام القائم على القانون الدولي بنوع جديد يسمى بالنظام القائم على القواعد، والذي ما فتئنا نسمع به باستمرار من ممثلي الاتحاد الأوروبي. غير أن تلك القواعد قد أنشئت على أساس احتياجات معينة لجماعات تتفق في الرأي. وتعتبر الأطراف التي توافق على الخضوع لها من مؤيدي تعددية الأطراف، في حين يُنظر إلى أي مخالفين لها على أنهم مناوئون.

ولا شك في أن الاتحاد الأوروبي جهة رئيسية فاعلة سياسياً واقتصادياً في الساحة الدولية، ويسهم إسهاماً كبيراً وبشكل حاسم في بعض الأحيان في حل العديد من المشاكل الدولية. وهو يلقي بأكثر من وزنه في مجلس الأمن، بالنظر إلى أن ثلث أعضاء المجلس في الوقت الحاضر - أي خمسة بلدان - هي جزء من الاتحاد الأوروبي، ويملك اثنان منها حق النقض. وعلى الرغم من الاختلافات التي لا تزال قائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، فإن التعاون بيننا في العديد من المجالات لا يزال متواصلاً، ونحن نرى إمكانية كبيرة في ذلك، ولا سيما فيما يتعلق بالتحديات العالمية مثل الإرهاب والتطرف الديني والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير القانونية.

لقد جمع الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي خبرة متراكمة متينة من التعاون الوثيق والمثمر فيما يخص التسوية في الشرق الأوسط في إطار المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين. وتمكّننا في عام ٢٠١٦، على وجه الخصوص، من إعداد تقرير معاً يتضمن

الدوليين مسعى طويل الأجل يتطلب دعمنا الكامل. ولذلك يتعين علينا العمل من أجل بناء نظام عالمي يقوم على التعاون الكامل النطاق في إطار متعدد الأطراف. ومن هذا المنظور، فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تجسيد ملموس لشراكة مع جماعة تقوم على قيم ومبادئ مشتركة. ويعد الاتحاد الأوروبي شريكا أساسيا للأمم المتحدة في إطار زيادة التعاون الذي يشمل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكذلك السلم والأمن. ونرى الالتزام الثابت من جانب الاتحاد الأوروبي متمثلا في أنه يسهم بنسبة ٤٠ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن المساهمات الطوعية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي تمثل نصف مجموع ميزانيات برامج الأمم المتحدة.

وترحب كوت ديفوار بالإسهامات الضخمة للاتحاد الأوروبي ورؤيته العملية لجهوده المتعددة الأبعاد، استنادا إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي العالمية بشأن السياسة الخارجية والأمنية، وخطة الحفاظ على السلام، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما ترحب بالالتزام المشترك الذي قطعه الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بتعزيز تعددية الأطراف ونظام عالمي قائم على القواعد من خلال البحث عن حلول مبتكرة للتحديات العالمية. وقد صاغ الاتحاد الأوروبي أولوياته السنوية للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ على هذا الأساس، مع التركيز بشكل رئيسي على تعزيز تعددية الأطراف، وتعزيز الوساطة كأداة لتعزيز السلام، والنهوض بالتنمية المستدامة، والدفاع عن حقوق الإنسان، ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ.

وتعد الأمم المتحدة ذات أهمية رئيسية بالنسبة للاتحاد الأوروبي في تنفيذه للأهداف التي حددها لنفسه، وكذلك لتعزيز تعاونه وشركاته مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي، مما يدعم أيضا دوره في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وفي هذا الصدد، رحب بلدي بعقد الاجتماع الثلاثي

الأوروبي أيضا مذب في ذلك. وأثر هذه الخطوات الأحادية مشكوك فيه للغاية ويزيد من إضعاف الدول النامية التي ينبغي حقا للمجتمع الدولي مساعدتها. ويبدو أن شركاءنا الأوروبيين قد صدقوا في طاعة مزاعم الولايات المتحدة غير الموثوقة بشأن انتهاكات روسيا المزعومة لاتفاق أساسي بالنسبة لأوروبا - معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى - والذي حاولنا إنقاذه حتى اللحظة الأخيرة. والنتيجة هي انهيار إحدى ركائز الأمن الأوروبي أمام أعيننا. وبسبب نفس روح تضامن التكتلات تلك، تساير أوروبا أي أو كل الاتهامات السخيفة ضد روسيا، حيث أصبح التصديق عليها أمر مفروغ منه من الناحية السياسية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإننا لا نزال متفائلين. ويعتقد الروس بأننا سنتخطى جميع الظروف السائدة وستتمكن مرة أخرى من التحدث عن الشراكة الاستراتيجية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لجيراننا والعديد من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إننا لم ن فقد الأمل في إمكانية أن نتمكن من معالجة التصدعات التي ظهرت في الحيز الأوروبي - الأطلسي والحيلولة دون ظهور تصدعات جديدة من خلال جهودنا المشتركة. إننا لسنا مهتمين باتحاد أوروبي مجزأ وضعيف، على نحو ما يحاول البعض تصويره، بل باتحاد أوروبي مستقل وقوي يضطلع بدور هام في الشؤون العالمية ولديه رؤية لمستقبل جماعي لأوروبا من المحيط الأطلسي إلى فلاديفوستوك.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أولا أن يرحب بحضور السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في جلسة اليوم، وأن يشيد بها على إحاطتها الممتازة.

على نحو ما ذكر الأمين العام غوتيريش بحق، فإن التهديدات العديدة للاستقرار العالمي التي نتعامل معها تتطلب منا تجميع جهودنا وما لدينا من وسائل من أجل مواجهة التحديات الراهنة. ونعتقد أن السعي لتحقيق السلام والأمن

الدولية. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي ويشجع التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى بشكل مماثل للتعاون القائم بينها وبين الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيكتسي أهمية بالغة إذا أردنا التصدي للتحديات الجديدة التي نراها تواجه السلم والأمن الدوليين.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الممثلة السامية موغيريني على الإحاطة الممتازة التي قدمتها اليوم. لقد أذهلني كثيرا خلال الاستماع إليها مدى محورية الاتحاد الأوروبي لكل مسألة مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، وبالتالي من المفيد للغاية أن يكون هناك هذا المستوى من المشاركة.

إن اليوم يوم هام بالنسبة لعلاقة المملكة المتحدة ذاتها مع الاتحاد الأوروبي. ولذلك، أود في البداية أن أوضح أنه على الرغم من خروج المملكة المتحدة الوشيك من الاتحاد الأوروبي، فإن استمرار التعاون الوثيق بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على نطاق الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة سيعود بطبيعة الحال بالنفع عليهما. أود الآن أن أتناول بعض المسائل التي طرحتها السيدة موغيريني في عرضها.

أولا، فيما يتعلق بسورية، شأننا شأن الآخرين، نرحب كثيرا بأن بروكسل ستستضيف المؤتمر الثالث بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن مستقبل سورية والمنطقة. وشأننا شأن غيرها من البلدان الممثلة حول هذه الطاولة، تؤيد المملكة المتحدة بقوة العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، وندعو النظام السوري والجهات التي لها تأثير عليه إلى الانخراط في العملية السياسية وتنفيذ التزامات النظام بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونرحب على نحو خاص بإعلان الاتحاد الأوروبي مؤخرا عن إنشاء نظام جزاءات يستهدف شخصيات في النظام وستظل المملكة المتحدة في طليعة الاستجابة للأزمة الإنسانية في سورية.

الثالث للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، على هامش أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، الذي كرر فيه قادة هذه المنظمات التأكيد على،

”التزامهم المشترك بتعزيز نظام متعدد الأطراف فعال ... واتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل تعزيز أوجه التآزر والتنسيق في التصدي للتحديات العالمية من خلال التعاون الدولي“.

كما ترحب كوت ديفوار بعقد مؤتمر القمة الخامس بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في أيدججان يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تحت عنوان ”الاستثمار في الشباب من أجل مستقبل مستدام“، والذي شكل فرصة للمنظمتين لتحديد أولوياتهما المشتركة في إعلان مشترك لمستقبل الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك تعزيز القدرة على الصمود، والسلام والأمن والحوكمة، ومسألة الهجرة والتنقل.

وإذ تدرك المؤسسات الإقليمية أن التهديدات الجديدة للسلام والأمن الإقليميين والدوليين على استقرار كلتا القارتين، فإنهما تعيان أهمية تعزيز العلاقات بينهما، وتتفقان من حيث المبدأ على إعداد وثيقة إطارية من شأنها أن تسهم في تعزيز الشراكة القائمة بينهما. وبصرف النظر عن ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي شريكا مفضلا لأفريقيا، ولا سيما في مجالي السلام والأمن. وتعد مشاركة الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب وتسوية الأزمات، ولا سيما في مالي والصومال وغينيا - بيساو هي أبلغ دليل على ذلك. وبالإضافة إلى التعاون الممتاز القائم بيننا بالفعل في مجال السلام والأمن، فإننا لا نزال نؤمن بأن الاستثمار المشترك في الشباب من أجل تسريع النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر قمة أيدججان، سيفتح آفاقا لبناء مستقبل أكثر استقرارا في أفريقيا.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار من جديد على إيمانها بمزايا تعددية الأطراف الرامية إلى إقامة نظام تعاوني لإدارة العلاقات

وجمهورية أفريقيا الوسطى توفر جميعا قدرات متخصصة وتبني شركات قيمة، بينما تمكن الأمم المتحدة من توجيه مواردها نحو العمل في المجالات التي يمكن أن تضيف المنظمة قيمة فيها. وإذا يحين موعد تجديد ولايات بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك عدد منها في هذا الشهر في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، سيكون من الأهمية بمكان تعزيز التكامل بين أدوات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما نمضي قدما.

وستواصل المملكة المتحدة في الفترة المقبلة العمل في المجلس ومع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين لدعم النظام الدولي الأوسع نطاقا القائم على القواعد، سواء كان ذلك من خلال تعزيز المساءلة في ميانمار أو إنفاذ الجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو الدفاع عن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وسيكون إقامة شراكة وثيقة في المستقبل بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أمرا حيويا إذا أردنا تحقيق تلك الأهداف الهامة. أود أن أختتم حديثي بملاحظة موجهة إلى الممثلة السامية. بالنظر إلى أن لجنة وضع المرأة تجتمع في هذا الأسبوع هنا في الأمم المتحدة، أعتقد أنه سيكون من المهم الاستماع إلى أفكارها بشأن كيف يمكن للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التعاون بشكل أكبر في مجال المرأة والسلام والأمن، لا سيما فيما يتعلق بعملياتنا لدعم السلام ومشاركتنا في العمليات السياسية.

السيد ياو شاونجون (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة موغيريني، على إحاطتها الإعلامية.

يشارك الاتحاد الأوروبي، بوصفه شريكا هاما في التعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، مشاركة نشطة في النهوض بتعددية الأطراف وفي تعزيز دور الأمم المتحدة. وهو ينخرط بصورة كاملة في حل القضايا الساخنة في مناطق في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يضطلع بدور هام في صون السلام

وقد قدمنا بالفعل ٢,٨ بليون جنيه استرليني منذ عام ٢٠١٢ وسنظل ملتزمين.

ثانيا، فيما يتعلق بموضوع إيران، نرحب ترحيبا حارا بعمل الاتحاد الأوروبي وبالمشاركة الشخصية للممثلة السامية، دعما لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونتفق معها تماما في أن الخطة صك حاسم الأهمية لتحديد خطر أن تصبح إيران دولة مسلحة نوويا. وستظل المملكة المتحدة ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة وستتمسك بها ما دامت إيران تواصل الوفاء بالتزاماتها بالكامل. إلا أننا لا نزال نعتبر الإجراءات التي تتخذها إيران في منطقتها ضارة ومزعزعة للاستقرار، ولا سيما في سورية ولبنان واليمن.

ثالثا، فيما يتعلق بملاحظات الممثلة السامية بخصوص المصالحة في منطقة غرب البلقان، نرحب مرة أخرى أيما ترحيب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة، لا سيما من خلال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو، وندعم هذه الجهود. وقد كانت المملكة المتحدة أول دولة تعترف بكوسوفو واستقلالها في عام ٢٠٠٨، وسنستمر في العمل لتقدم الدعم الكامل للاعتراف بكوسوفو، وهو ما من شأنه أن ييسر في حد ذاته عودة الأمور إلى طبيعتها على الصعيد السياسي وتحقيق المزيد من الرخاء للمواطنين في جميع أنحاء المنطقة. بيد أنني أود أن أضيف أن لدينا شواغل من أن يؤدي اتفاق حوار يستند إلى إجراء تغييرات حدودية فحسب إلى تهديد الاستقرار في كوسوفو وصربيا والمنطقة.

ختاما وبخصوص أفريقيا، نرحب بتطور الحوار بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وبالتعاون بين الاتحاد الأوروبي المتنامي مع الأمم المتحدة في الدول والمناطق المتضررة من النزاعات. وعلى سبيل المثال، فإن البعثات التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في إطار سياسته المشتركة للأمن والدفاع في منطقة الساحل والصومال

إن الصين تقدر كثيرا علاقتها مع الاتحاد الأوروبي. ونحن ندعم تكامل الاتحاد الأوروبي ونرحب بأوروبا الموحدة والمستقرة والمزدهرة. والصين مستعدة لمواصلة العمل مع الاتحاد الأوروبي من خلال برامج التعاون، مثل مبادرة "الحزام والطريق"، لمواصلة إحراز تقدم في الشراكة بين الصين والاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق السلام والنمو والإصلاح والحضارة، وهو ما من شأنه تقديم إسهامات جديدة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار على المستوى العالمي.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، نشكركم في البداية على عقد هذه الجلسة. ونرحب بالسيدة موغريني معنا اليوم، وكذلك نشكرها على عرضها المفصل والشامل لأوجه التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. واتفق مع ما ذكرته في بيانها بأننا إذا عملنا مع بعض، سنكون أكثر قوة وأكثر فعالية. وأود أن أبرز ما أشارت إليه من إعادة تأكيد الاتحاد الأوروبي بالتزامه بالتعددية، وهذا أمر مهم جدا، والتزام الاتحاد الأوروبي بدعم الأمم المتحدة سياسيا واقتصاديا وماليا، وهذا أمر، خصوصا في المرحلة التي تمر بها الأمم المتحدة حاليا من حيث الصعوبات التي تواجهها، سواء في الميزانية العادية أو ميزانية عمليات حفظ السلام.

نتفق جميعا على أن عالمنا يواجه تحديات جسيمة وغير مسبوقة، والتي يأتي على رأسها ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف والهجرة غير الشرعية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود. وتتجاوز تلك التحديات قدرة أي طرف بمفرده على مواجهتها. وهو ما يستلزم تضافر الجهود الإقليمية والدولية من أجل الحد من تداعياتها والقضاء عليها.

والكويت، كما ذكر زميلي ممثل الصين، تقدر عاليا الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، بما فيها الدور المحوري والمتنامي في منع وإدارة وتسوية النزاع في كافة مراحلها. وندعم كافة الجهود

والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وتعرب الصين عن تقديرها في ذلك الصدد.

إننا نعيش في عالم تصبح فيه البلدان أكثر ترابطا ويصبح مستقبلنا أكثر تشابكا. وتدعم الصين الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تعميق تعاونهما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، وفقاً للأحكام ذات الصلة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

أولاً، ينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يتكاتفاً لدعم تعددية الأطراف. وفي عالم اليوم، تتصاعد النزعة الانفرادية والحماية ويتعرض النظام الدولي والنظام العالمي للحكومة للهجوم. وثمة حاجة الآن إلى تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى. ويجب على الأطراف العمل معا للحفاظ على النظام الدولي وآلية الأمن الجماعي، والأمم المتحدة في صميمهما، وتعزيز دور ومكانة الأمم المتحدة في الشؤون الدولية.

ثانياً، يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة باحترام سيادة الدول ومسارات التنمية التي تختارها البلدان المعنية بصورة مستقلة. ويجب عليهما كذلك تسوية المنازعات بالوسائل الدبلوماسية، مثل الحوار والمساعي الحميدة والوساطة، مع احترام الدور القيادي الذي تضطلع به البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية، مثل الاتحاد الأفريقي، في عمليات التسوية السياسية ذات الصلة.

ثالثاً، هناك مجال للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تعزيز التنمية المستدامة. والاتحاد الأوروبي، كطرف يتمتع بمزايا في مجال التنمية الاقتصادية، لديه الكثير ليقدمه فيما يتعلق بمساعدة ودعم البلدان النامية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، بما يتماشى مع احتياجات البلدان النامية والعمل بصورة متآزر مع الأمم المتحدة.

ونرحب بالاتفاق على عقد مؤتمر قمة آخر في بروكسل في عام ٢٠٢٢.

مما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي، شأنه شأن المنظمات الإقليمية الأخرى، يواجه العديد من التحديات بشكل مباشر وغير مباشر، يتمثل البعض منها في وجود بعض الصراعات الإقليمية التي طال أمدها، والتي استعرضتها أمامنا اليوم السيدة موغيريني، وكذلك استعرضها قبل بضعة أيام رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بعض من هذه الصراعات يتمثل في تداعيات الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتأثر بها الدول الأوروبية، وعلى نحو خاص الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط. إن إطالة أمد الأزمات وتعقدها يتطلب حتما تعاونا دوليا ثنائيا ومتعدد الأطراف. ما أعنيه هنا التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بالنزاعات الدائرة في منطقتنا لإيجاد حلها وتسويتها، والحد من تداعياتها. كذلك فإن فكرة عقد تعاون ثلاثي بين المنظمات المعنية من قبيل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، قد يثمر عن حلول فعّالة لبعض النزاعات القائمة.

تؤيد دولة الكويت الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، وتشيد بجهوده لحسم القضايا بإيجاد حلول سلمية لها، من خلال الحوار والمفاوضات. وفي هذا الصدد، أود أن أتوه بما ذكرته السيدة موغيريني في بيانها عن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي من أجل استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك الدفع باتجاه الحل المتمثل في قيام دولتين. ونرحب دائما بمواقفها التي تؤكد عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأعضاء في مجلس الأمن، الذين ما انفكوا يطالبون بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ورفضهم للإجراءات الانفرادية، مثل بناء المستوطنات الذي يتعارض مع قرارات المجلس، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

تشاطر دولة الكويت والاتحاد الأوروبي الأهداف والمبادئ والقيم المشتركة التي تؤدي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين،

الرامية لتعزيز وتطوير العلاقة والشراكة بين الأمم المتحدة وتلك المنظمات الإقليمية، استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على اعتبار أن الهدف من التعاون الدولي، على النحو المنصوص عليه في المواد ١ و ٢ و ٣ من ميثاق الأمم المتحدة، هو حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وذلك من خلال تعددية الأطراف.

ويمثل الاتحاد الأوروبي، بما لديه من ثقل سياسي واقتصادي كبير على الصعيد الدولي ولكون دوله أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام - بواقع ٣٠ في المائة من إجمالي حجم المساهمات - أحد أهم الأطراف الدولية القادرة على الإسهام بشكل فعال في إيجاد حلول للعديد من تلك التحديات التي تواجه العالم اليوم والمدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن.

نقدر أيضا الجهود والتعاون المشتركين اللذين يقوم به كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معا، لا سيما في أفريقيا، في عمليات حفظ السلام في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتوفير الدعم السوقي وبناء القدرات وتدريب قوات الأمن الوطنية في مالي، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لدول الساحل، فضلا أيضا عن التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

تشاطر أوروبا والمنطقة العربية روابط تاريخية وقواسم جغرافية مشتركة. ويتقاسم كلاهما بحارا وفضاء. وكلها عوامل تعزز وتوطد من تعاوننا وتمكننا من إنشاء آليات للتنسيق، والسعي إلى شراكة نستطيع من خلالها دعم وتطوير علاقاتنا، وتوسيع آفاقها لتحقيق المصالح المشتركة لدولنا على جميع المستويات. والقمة العربية الأوروبية - العربية، الأولى التي انعقدت قبل أسبوعين في شرم الشيخ، في جمهورية مصر العربية، تحت عنوان "الاستثمار في الاستقرار" كانت أبغ دليل على الرغبة والنوايا الصادقة لكلا الطرفين في تعميق وتوثيق وأصر التعاون في مختلف المجالات، من قبيل مكافحة الإرهاب، وقضايا الهجرة واللاجئين وتغير المناخ.

هذا هو الحال أيضا بالنسبة لإيران. وتطرت السيدة موغيريني إلى خطة العمل الشاملة المشتركة التي ما برحت عنصرا أساسيا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار، وتمثل أيضا إنجازا هاما جدا للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأود أيضا إن أشير إلى إن هذا الاتفاق يعتبر أيضا أحد أنجح الأمثلة على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

هذا هو الحال أيضا بالنسبة لمنطقة البلقان، حيث يسهم الاتحاد الأوروبي في استقرار البوسنة والهرسك من خلال عملية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، فضلا عن تعزيز سيادة القانون في كوسوفو عن طريق بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو برعاية الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، نأمل أن يستأنف في أقرب وقت ممكن في بروكسل الحوار بين بريشتينا وبلغراد والذي تيسر له السيدة موغيريني.

كما قيل، فإن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يتشاطران نفس الالتزام بعالم يقوم على أساس المبادئ الأساسية للديمقراطية وسيادة القانون، وعالمية حقوق الإنسان، وعدم تجزئتها. والنتيجة هي شراكة طبيعية نشأت بين منطمتين يتكثف تعاونهما ويتعزز. ويتشاطر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة رؤية مشتركة واستعدادا لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتوطيد دعائم السلام الدائم، ولا سيما من خلال اتباع نهج متكامل، وفقا لأهداف التنمية المستدامة، من جهة، والاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي من الجهة الأخرى. إن الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر مانح للمعونة الإنمائية والإنسانية في العالم، يتماشى دوره مع هذا النهج.

أود أن أقول إن وجود الممثلة السامية بيننا يظهر إرادة سياسية قوية من جانب الاتحاد الأوروبي لمواصلة تعميق الشراكة الحالية مع الأمم المتحدة، وهي شراكة تقوم على التكامل. ويشكل العمل المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وإدارة الأزمات مثلا ملموسا على هذا

والتي تركز على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وترسيخ مبدأ تعددية الأطراف، وعلى نحو خاص فيما يتعلق بالدبلوماسية الإنسانية. وتمت ترجمة ذلك إلى حقيقة ملموسة، من خلال التعاون المشترك في رئاسة عدة مؤتمرات دولية إنسانية كالمؤتمر الدولي للمناخين لدعم الحالة الإنسانية للاجئين من مجتمع الروهينغا في بنغلاديش، وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وانعقد هذا المؤتمر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وشاركت الكويت في رئاسة العديد من المؤتمرات الدولية للمناخين، وشاركت مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في المؤتمرات الدولية للمناخين بشأن دعم مستقبل سوريا، الذي انعقد أيضا في عام ٢٠١٧، والمؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي انعقد في الكويت في شهر شباط/فبراير ٢٠١٨.

في الختام، نؤيد تأييدا كاملا الاستمرار في التعاون الثنائي والثلاثي والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وكذلك التعاون الثلاثي الذي نأمل فيه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية بغية تحقيق الأمن، والسلام والاستقرار والتنمية لدولنا وشعوبنا.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أشكر الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي على حضورها هنا اليوم وعلى إحاطتها الإعلامية.

بالطبع يسر بلجيكا أن تتاح لها هذه الفرصة مرة أخرى لمناقشة الشراكة الوثيقة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أوضحت بجلاء الإحاطة التي قدمتها السيدة موغيريني بأن الاتحاد الأوروبي شريك رئيسي لمجلس الأمن، لأنه يعمل على إيجاد حلول دائمة للعديد من الأزمات المدرجة في جدول أعمالنا هنا في المجلس. هذا هو الحال بالنسبة لسوريا. لقد أشارت السيدة موغيريني إلى المؤتمر الذي يجري عقده هذا الأسبوع في بروكسل، والذي تشارك في رئاسته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

تولي بيزو أهمية كبيرة للتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تماشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن من الضروري التشديد على إمكانات هذه الديناميات نظرا للتحديات المتزايدة التعقيد التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. وفي هذا الصدد، نشدد على المشاركة النشطة للاتحاد الأوروبي في مختلف المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، التي استمرت في الازدياد على مر الزمن، ونوه بتلك المشاركة.

والأمر الجدير بالثناء على وجه الخصوص هو الاستجابة الإنسانية الجارية من جانب الاتحاد الأوروبي لتقديم الإغاثة الفورية للفئات السكانية الضعيفة، ووضع آليات وعمليات بناء السلام. وبالمثل، فإننا ندرك شراكنه في الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على السلام، كما هو الحال في البوسنة والهرسك من خلال قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات (عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي)، وفي كوسوفو من خلال البعثة التابعة له في مجال سيادة القانون، وبتيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد مجموعة جديدة من الأولويات، في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن عمليات السلام وإدارة الأزمات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، استنادا إلى الأدوات والصكوك المختلفة التي يجري توحيدها في مختلف القارات. وهي تتراوح من المشاركة في عمليات حفظ السلام إلى التعاون في تنمية القدرات الوطنية وتنفيذ آليات تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

ونحن نرحب بالتأييد الثابت من الاتحاد الأوروبي لمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها مؤخرا. ونود أن نسلط الضوء بوجه خاص على التزام الاتحاد الأوروبي بخطة منع نشوب النزاعات. كذلك نسلط الضوء على ما يُعرف

التكامل. لقد تطرقت الممثلة السامية إلى عدة حالات في هذا السياق. وسمحوا لي إن أبرز نقطتين بالتحديد.

أولا، تؤيد بلجيكا إدراج خطة المرأة والسلام والأمن بوصفها أولوية شاملة. وعلى مستوى عمليات حفظ السلام، يجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي العمل معا لجعل هذا الالتزام السياسي واقعا ملموسا من خلال زيادة مشاركة المرأة بشكل كبير من حيث المبدأ ولأسباب تتعلق بالتأثير الإيجابي على أداء عمليات هذه البعثات.

ثانيا، ذكرت السيدة موغيريني هذا المثال على التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، الذي يبدو لي مثالا يبعث على الاهتمام، وأود أن أسألها ما إذا كان بإمكانها تحديد بعض الممارسات الجيدة في هذا السياق بطريقه أكثر تحديدا، وأيضا ما إذا ارتأت إمكانية للقيام بالشيء نفسه مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

لقد ذكر زميلي ممثل الكويت جامعة الدول العربية، وبطبيعة الحال، هناك منظمات أخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فهل هناك إمكانية للتعاون الثلاثي مع تلك المنظمات؟

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):
نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، والسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

نذكر بأنه، في مثل هذا اليوم في عام ١٩٧٥، عُقد أول اجتماع للمجلس الأوروبي في دبلن. وعلى الرغم من أن السياسات العامة للاتحاد الأوروبي كانت بالفعل في طور التحديد، لم يصبح المجلس الأوروبي مؤسسة رسمية حتى عام ٢٠٠٩. وهذا تذكير بالعملية الشاقة والمتواصلة لبناء الوحدة الأوروبية ومؤسستها، وهي مثال على التكامل والمثابرة.

عنه في تحرير جميع مواطني جنوب أفريقيا وفي الكفاح ضد نظام الفصل العنصري. ولولا جهود المنظمات الإقليمية والدولية لما تحقق أي من ذلك التقدم. وهذا هو السبب في أن تعددية الأطراف هي اليوم ركيزة أساسية من ركائز السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا، الأمر الذي يرسخ أيضا إيماننا بضرورة تعزيز تعددية الأطراف من خلال التعاون فيما بين المنظمات. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاثة مجالات تركيز رئيسية - أولاً، ترتيبات التعاون الثلاثي فيم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ ثانياً، أهمية النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن؛ وأخيراً، تمويل عمليات السلام.

وفي الاجتماع الثلاثي الثالث للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أعرب البيان المشترك أن الأطراف في ترتيبات التعاون الثلاثي اعترفت بزيادة التنسيق والتعاون على المستويات السياسية والاقتصادية والتشغيلية بشأن مجموعة من المسائل، بما في ذلك في مجالات السلام والأمن، ولا سيما في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، وكذلك بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ونأمل أيضاً، من خلال هذا الترتيب الثلاثي، أن نبرز الصلة بين السلام والأمن والتنمية من خلال تعزيز النمو المستدام وكفالتة، والنهوض بحقوق الإنسان ومعالجة مسائل تغير المناخ والهجرة، وكذلك دعم تنفيذ إصلاحات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وتولي جنوب أفريقيا أهمية بالغة لدور المرأة في السلام والأمن. وهذا مجال آخر شدد عليه اجتماع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مع الإشارة إلى المبادرات الرامية إلى دعم مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة مجدية، بما في ذلك قيادة العمليات السياسية وعمليات السلام على جميع المستويات، وفي أنشطة حفظ السلام وبناء السلام. كما تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها لتركيز الاتحاد الأوروبي على

بمعايير كوبنهاغن، التي تذكرنا بأهمية المؤسسات المستقرة التي تكفل الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات. وفي هذا الصدد، نتفق مع الفكرة القائلة أن حماية وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان تكملان الجهود المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، بمكافحتنا للأسباب الجذرية للنزاع، فإننا نعزز منع نشوبها.

ونود أن نختتم بياننا بالتشديد على أن الالتزام التاريخي، الذي ظل قائماً على مر الزمن، قد حول الاتحاد الأوروبي إلى رمز لتعددية الأطراف ومنحها الشرعية لتظل مصدر إلهام لقيم التنوع وحفز التعاون والحوار في الدول في جميع أنحاء العالم. ونذكر بكلمات جون موني في النادي الوطني للصحافة بواشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ١٩٥٢:

(تكلم بالفرنسية)

”من الأهمية بمكان على الصعيد العالمي أن تعيش أوروبا معتمدة على وسائلها الذاتية في سلام، وأن تنعم بالسلم وتتمكن من مواصلة الإسهام إسهاماً كبيراً في الحضارة. إن الطريق إلى تحقيق جميع أهدافها يمر عبر توحيدها. فأوروبا الاتحادية لا غنى عنها للأمن والسلام في العالم الحر.“

السيدة تشابالالا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكر السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتها الإعلامية الزاحرة بالمعلومات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، الأمر الذي يبين بوضوح القيمة المضافة التي يمكن أن توفرها المنظمات الإقليمية لصون السلام والأمن الدوليين.

إن المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والملايين من مواطنيها، قد اضطلع بدور لا غنى

تعرب الولايات المتحدة عن بالغ تقديرها لإسهامات الاتحاد الأوروبي في تعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم.

إن مشاركة الاتحاد الأوروبي وتعاونه مع مجلس الأمن على وجه الخصوص يحقق درجة مهمة من التأثير ويوفر الموارد للمساعدة في مواجهة التحديات التي تواجهنا جمعياً. وتعتبر الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي أحد أكثر شركائنا قيمة في جهودنا الرامية لضمان تحقيق الأمن والازدهار العالميين. ونحن ندرك أن أمن أوروبا ونجاحها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بأمننا ونجاحنا.

وبعد مرور خمس سنوات على تدخل الاتحاد الروسي الوقح في شرق أوكرانيا، لا يزال عدوان موسكو يهدد السلام والأمن في المنطقة. ونحن نقدر تقديراً عالياً الدور الحاسم للاتحاد الأوروبي في مساءلة الاتحاد الروسي عن انتهاكاته للقانون الدولي. ونضم صوتنا إلى صوت الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في التأكيد على أن جزاءاتنا المتعلقة بأوكرانيا المفروضة على الاتحاد الروسي، ستظل سارية إلى أن ينفذ الاتحاد الروسي التزامات مينسك بالكامل. وبالمثل، ستظل جزاءاتنا التي تركز على شبه جزيرة القرم سارية إلى أن يعيد الاتحاد الروسي السيطرة الكاملة على شبه الجزيرة، إلى أوكرانيا.

وخارج أوروبا، قام الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في ميادين أخرى تمهت المجلس، بما في ذلك الجهود المبذولة لإنهاء الأزمة في فنزويلا. ويسرنا اعتراف ٢٤ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي بالفعل بخوان غوايدو كرئيس مؤقت لفنزويلا، ونحث الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي على الانضمام إلى هذا الاعتراف الرسمي كذلك.

كما نقدر شراكة الاتحاد الأوروبي الوثيقة في سورية. وفي الوقت الذي يعمل فيه التحالف العالمي على هزيمة تنظيم داعش، من أجل القضاء على التهديد الذي يشكله ذلك التنظيم هناك

المرأة والسلام والأمن. وفي كثير من الأحيان، تُعالج مسائل المرأة والسلام والأمن باعتبارها مسائل سهلة. بيد أنها جزء لا يتجزأ من جدول أعمال السلام والأمن. فإدماج برنامج المرأة والسلام والأمن في منظور السلام والأمن الأوسع نطاقاً سيكون له أثر إيجابي على حفظ وبناء السلام، وعلى إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات.

وأود أن أ طرح النقطة الثالثة والأخيرة. إن التمويل الكافي لبعثات السلام له تأثير كبير على فعالية الطريقة التي يتبعها المجلس لمنع حالات النزاع والتصدي لها. لقد أدرك قادة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تلك الحقيقة. كما أشاروا إلى عزمهم على التفكير في كيفية ضمان إمكانية التنبؤ بالتمويل المتاح لعمليات دعم السلام التي يأذن بها مجلس الأمن ويقودها الاتحاد الأفريقي، تماشياً مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، واستدامة هذا التمويل ومرونته. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالإسهامات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في بعثات حفظ السلام، ونرحب بها. ويتضح ذلك الدور القيم في أفريقيا، حيث شارك الاتحاد الأوروبي في بناء القدرات والتدريب وتوفير الموارد في الوقت الذي يعمل فيه على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وستواصل جنوب أفريقيا، من خلال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، تعزيز التعاون فيما بين المنظمات، لأنه يوطد الكفاءة والانفتاح والحوار المتعدد الأطراف. ونشكر الاتحاد الأوروبي ونقدر جهوده في هذا الصدد. ونتطلع إلى تعاون أوثق بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في المستقبل.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية موغيريني على الانضمام إلينا اليوم وعلى إحاطتها الإعلامية المفيدة والشاملة.

للتدريب وبناء القدرات. ونحن نشيد بتلك الأنشطة ونقدر تقديراً عالياً شراكة الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة، لا سيما في مالي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومنطقة وسط أفريقيا. ونعرب عن تقديرنا الخاص لمساهمات الاتحاد الأوروبي المالية لمنح رواتب قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتي كانت أساسية لتحقيق تقدم كبير على كل من الجبهتين الأمنية والسياسية هناك، ونشجع قوات الأمن الصومالية على تولى مسؤولية أمنها. ونحن نؤيد وجهة نظر الاتحاد الأوروبي بشأن تخفيض عدد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تبعاً للظروف.

وفي الختام، تؤكد الولايات المتحدة بشكل لا لبس فيه أهمية الاتحاد الأوروبي كشريك أساسي للولايات المتحدة والأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن في مجال صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

السيد إسونو ميينغونو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أشكر الرئاستين الفرنسية والألمانية على عقد هذه الإحاطة. وننضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب في مجلس الأمن بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، التي نشكرها على عرضها الزاخر بالمعلومات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

إن صراعات القرن الحادي والعشرين وتحدياته تتطلب نهجاً ومنظورات جديدة تعكس التعقيد المتزايد للصراعات المسلحة القائمة. وتجعل هذه المستويات من التعقيد، التي تتجاوز الصراع بين دولتين وتشمل مشاركة الجماعات المسلحة والإرهابيين والجريمة المنظمة عبر الوطنية، عن طريق البر والبحر، من الصعب على الدول التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في مثل هذه الحالات، التوصل إلى حلول دائمة.

وهذا هو السبب في أن تعاون ودعم المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الأمم المتحدة، هما أمران حاسمان لبناء وضم

وفي جميع أنحاء العالم، فإننا نتطلع إلى العمل معاً لاستعادة الأمن ودعم الحكم الرشيد وتحقيق النمو الاقتصادي في المناطق المحررة من ذلك التنظيم. وتبذل جهود مماثلة في العراق، حيث خصص الاتحاد الأوروبي حوالي ٣٠ مليون دولار للمساعدات الإنسانية و ٢٠ مليون دولار أخرى للمساعدات الإنمائية. ونرحب بهذا التمويل المهم للمساعدة على تحقيق الاستقرار في المناطق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة تنظيم داعش.

وفي ليبيا، يعد دعم الاتحاد الأوروبي لجهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة لمساعدة البلد على إقامة حكومة مستقرة وموحدة أمراً بالغ الأهمية. ونحن نقدر تقديراً كبيراً تخصيص الاتحاد الأوروبي حوالي ٧٠ مليون دولار هناك لتمويل مبادرات المجتمع المدني والحكم والصحة والاقتصاد والشباب والتعليم.

وفي قارته، القارة الأوروبية، فإننا نشيد بالاتحاد الأوروبي لما حقق من نجاحات في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الجزاءات التي تم فرضها في شهر كانون الثاني/يناير على جهاز المخابرات الإيراني و ٣ مسؤولين إيرانيين كانوا يخططون لمؤامرات إرهابية واغتيالات في قلب أوروبا. وتوجه إجراءات الاتحاد الأوروبي رسالة قوية إلى أولى الدول الراعية للإرهاب، إيران، مفادها أن أوروبا لن تقف مكتوفة الأيدي بينما يهدد النظام مواطنيها.

علاوة على ذلك، فإننا نثني على الاتحاد الأوروبي لدعمه للجهود المبذولة من أجل ممارسة أقصى قدر من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على النظام الكوري الشمالي لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية نهائياً وبشكل يمكن التحقق منه على نحو كامل. ويعد مؤتمر القمة الثاني الذي عقده ترامب مع كيم، بمثابة تذكير لنا بأن الضغط المستمر هو السبيل الوحيد لتحقيق مستقبل آمن ومزدهر اقتصادياً لكوريا الشمالية.

وفي أفريقيا، اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات والمساعدة الأمنية وبناء السلام من خلال دعمه لبعثات الأمم المتحدة ومن خلال بعثات الاتحاد الأوروبي

الأوروبي من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن.

يجب حل النزاعات المسلحة المستمرة وتوطيد السلام وصونه ومنع نشوب النزاعات وفقاً للفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، اللذين يشيران إلى أن جميع الدول ملزمة باحترام مبادئ السيادة، والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالتزام الاتحاد الأوروبي تجاه التنمية المستدامة والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

عندما يكون ثمة احترام فيما بين الدول الأعضاء ويتم تعزيزه، يمكن توطيد التعاون متعدد الأطراف بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي و/أو المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، بطريقة مستدامة ومتنامية. ويساعدنا ذلك جميعاً على تعزيز الجهود الحالية أو تصميم جهود مشتركة لمنع وحل النزاعات والأزمات الإنسانية.

إن الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف أساسية لتنفيذ ولايات مجلس الأمن وحلفائه، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. لدينا جميعاً ما نسهم به ولنا جميعاً دور يجب أن نقوم به. ويمكن لمجلس الأمن التعويل على غينيا الاستوائية للمساعدة بكل طريقة ممكنة.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشرك الآخرين في الترحيب بمعالى السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في مجلس الأمن. ونشكر الممثلة السامية على إحاطتها المفيدة والشاملة.

أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية.

تتمثل المسألة الأولى في الدور الذي تؤديه الترتيبات الإقليمية باعتبارها أول الأطراف الفاعلة في مجال صون السلام

السلام والأمن. ولهذا السبب، تعترف جمهورية غينيا الاستوائية بالقيادة المهمة للاتحاد الأوروبي في مجال حل النزاعات وتثني على تعاونه مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعمه لها، ليس في أوروبا فحسب، بل وفي أفريقيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

وتعكس الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن عمليات السلام وإدارة الأزمات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ عزم والتزام المنظمين بالتعددية والقانون الدولي وحل النزاعات بالطرق السلمية. ونلاحظ على وجه الخصوص أنه من بين الأولويات الثمانية لهذا التحالف، التعاون وتقديم الدعم لعمليات السلام التي تقودها أفريقيا، والتدريب وبناء القدرات، وتيسير المساهمات في عمليات حفظ السلام.

وتركز عبارة "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية" على الحاجة إلى تمكين واستخدام حكمة المؤسسات والمنظمات والخبراء الأفارقة والتجارب المحلية على الأرض. وفي هذا الصدد، فإننا نقر بجهود التعاون الثلاثي الأطراف فيما بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ونشيد به، ونشجع تعزيز تلك الجهود بشكل أكبر، والتي نود أن نراها تتوج باعتماد مشروع قرار بشأن تمويل الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، الذي لا يزال معلقاً في المجلس.

وفي هذا الصدد، نشير بسرور إلى اعتماد القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) في شهر شباط/فبراير، بشأن إسكات دوي المدافع في أفريقيا في عام ٢٠٢٠، تحت رئاسة بلدي غينيا الاستوائية للمجلس.

وخلال هذا الشهر المهم للاعتراف بضرورة تمكين وتشجيع المشاركة المتساوية للمرأة والشباب في جميع المجالات، وخاصة في أنشطة السلام والأمن، فإننا نعتز بشكل خاص أيضاً بالدور ذي الأولوية للاستراتيجية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد

الأمم المتحدة. وقد بادرنّا، من ذلك المنطلق، بعقد جلسة بشأن هذا الموضوع الهام خلال رئاستنا للمجلس في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5776). ونحن نؤمن كذلك بما أشارت إليه الممثلة السامية، ألا وهو التعاون الثلاثي، حيث تعمل الترتيبات الإقليمية مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

تؤمن إندونيسيا إيماناً راسخاً بأنه يجب التركيز بصورة أكبر على تعددية الأطراف من أجل التصدي للتحديات الجماعية. وفي سياق العمل من خلال الآليات المتعددة الأطراف، يجب أن تكون الأولوية للتعاون والحوار والوساطة على النزعة الانفرادية والانقسام. ولا يمكن التصدي للتحديات العالمية بشكل فعال إلا من خلال الاستثمار في تعزيز النهج المتعدد الأطراف والتقيّد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما تؤيد الرأي القائل بأهمية العمل معاً بشأن القضايا العالمية، مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، ونأمل في استمرار الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لتمويل التنمية.

ويقدم الاتحاد الأوروبي مساهمات هامة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في المناطق الأخرى. وقد استفادت إندونيسيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا كذلك من دور الاتحاد الأوروبي. وقد كُتبت للبقاء للرابطة والاتحاد الأوروبي من خلال مساعدة بعضهما بعضاً في تجاوز العديد من التحديات. والعلاقات بين المنطقتين تتوسع وتتطور تدريجياً على الجبهات الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وكذلك تشيد إندونيسيا بالعمل الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي بشأن مختلف المسائل المعروضة على مجلس الأمن، مثل المسألة النووية الإيرانية وعملية تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. وترحب إندونيسيا بهذا الدور. وتطلع إلى أي جهد لتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلاً عن العديد من المسائل الأخرى التي تناولتها الممثلة السامية في إحاطتها.

والأمن الدوليين. وكعضو مؤسس في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فإن إندونيسيا داعم ثابت وقوي للمنظمات الإقليمية. تعتقد إندونيسيا أن المنظمات الإقليمية يمكنها أن تحول جذريا ديناميات المنطقة تجاه السلام والأمن. حيث يمكنها بناء جسور التفاهم، ويمكنها تحويل العلاقات من العداة إلى الصداقة، ويمكن أن تحقق الاستقرار والازدهار حيث ساد الصراع والخلاف في السابق.

ونعتقد أن الجيران أدري بأوضاع جيرانهم. ونسلم بالدور الهام الذي تقوم به الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار الاحترام الكامل للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع الدول في مناطق كل منها. ومع ذلك، علينا أن نضع في الاعتبار أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يجب أن تتكيف مع التحديات الجديدة لكي تحتفظ بأهميتها في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

وتتعلق نقطتي الثانية بأهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فتحديات القرن الحادي والعشرين متعددة ومعقدة. ويشهد عالمنا اليوم تحديات كبيرة وغير مسبقة. وأعتقد، بعد الاستماع بعناية إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة موغريني، أن من الواضح أن أوروبا ليست محصنة من تلك التحديات بالقطع. وندرك أنه لا توجد حلول سهلة لبعض تلك التحديات، ولا يمكن للاتحاد الأوروبي وغيره من المنظمات الإقليمية التوصل إلى حلول للمسائل الصعبة والمعقدة بصورة منفردة.

وهنا، يأتي دور التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويمكننا العثور بسهولة على مثال جيد جداً لهذه الشراكة في الاتحاد الأفريقي. فقد وطد الاتحاد الأفريقي، من خلال آليته الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها، نفسه اليوم بوصفه شريكاً أساسياً وموثوقاً للأمم المتحدة. وإندونيسيا تعلق أهمية قصوى على هذا التعاون، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق

المفوضية الأوروبية، السيدة فيديريكا موغبريني، على إحاطتها الإعلامية الهامة التي سلطت الضوء على المسائل المتصلة بالتعاون الذي يزداد وثوقا بين مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي في نيويورك وفي الميدان.

إن الالتزام الأوروبي بتعددية الأطراف هو ثمرة تاريخ يستمد منه كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة جذورها وعلّة وجودهما. وكما قالت الممثلة السامية بكل بلاغة، فإن كلتا المنظمتين استجابتا لنداء جيل شهد الصراعين العالميين - ذلك النداء الذي لا يزال يتردد كل يوم في هذه القاعة: لن يتكرر هذا أبدا. لا عدوان عسكري على بلد ذي سيادة بعد الآن؛ ولا تشريد ولا إبادة لشعوب بأكمله بعد الآن؛ ولا استهداف لسكان مدنيين بالرصاص والقنابل بعد الآن.

ويتشاطر الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشكل أساسي نفس الحمض النووي وهما اليوم يرتبطان بشراكة استراتيجية في كامل عنفوانها. وأود التأكيد على نقطتين في هذا الصدد.

وتبدأ النطقة الأولى بملاحظة أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لم يعد يقتصر على أساس كل حالة على حدة؛ فهما يكملان بعضهما بعضا في جميع مجالات عمليات السلام. والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يعملان يدا بيد من أجل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، وذلك وفقا للأولويات المحددة في الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين بشأن عمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، فإن الاتحاد الأوروبي في الصدارة. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي مؤخرا مجموعة اتصال دولية معنية بفرنزويلا بهدف إيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة هناك. وفي أوروبا، تشارك الممثلة السامية شخصيا، بدعمنا الكامل، في تيسير الحوار بين كوسوفو وصربيا بهدف التوصل إلى

إن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هي أحد أهم صور الشراكات الاستراتيجية الكبرى مع المنظمات الإقليمية. وهي تشمل المشاركة النشطة بشأن عدد من النزاعات والأزمات التي تتجاوز منطقة الاتحاد الأوروبي. وتشيد إندونيسيا بالتعاون الممتاز بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في العديد من سياقات حفظ السلام. فالاتحاد الأوروبي جهة فاعلة رئيسية اليوم في حفظ السلام وبناء السلام. ودوره يزداد حيوية باطراد في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سواء من خلال التمويل أو المساهمة العسكرية أو الدعم السياسي. وتتطلع إندونيسيا حاليا، بوصفها أكبر بلد مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذه القاعة، إلى استمرار الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين، لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأدرك أن بياني لم يُغط بصورة كاملة قائمة المجالات التي يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور كبير فيها. ونحن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا كذلك نتشاطر العديد من قيم الاتحاد الأوروبي في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفي معالجة النزاعات من خلال الحوار والوساطة والتسوية السياسية، فضلا عن الحاجة إلى أن يهتم الجيران بجيرانهم. وفي هذه اللحظة التي نتكلم فيها، يوجد فريق من مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع للرابطة في الميدان في ميانمار.

في الختام، فإننا على ثقة من أن الاتحاد الأوروبي سيواصل الإسهام في السلام والأمن الدوليين من خلال المساعدة على حل الأزمات بالوسائل الدبلوماسية، مع التشديد على التسوية السلمية على أساس القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

في البداية، أشكر بجرارة مرة أخرى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس

اتفاق شامل ونهائي بشأن تطبيع العلاقات بين هاتين الدولتين. وبوسعي، بطبيعة الحال، ذكر العديد من الأمثلة الأخرى.

ويعمل الاتحاد الأوروبي كذلك لدعم جهود الأمم المتحدة للوساطة. وكما ذكرت الممثلة السامية مرة أخرى، في حالة سورية، تعهد الاتحاد الأوروبي بعدم تمويل إعادة البناء إلى حين التوصل إلى حل سياسي ذي مصداقية، تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس كل أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتساهم الدول الأعضاء في الاتحاد على جميع المستويات في مجال عمليات حفظ السلام. وفيما يتعلق بالميزانية، فإن إجمالي مساهمات الدول الأعضاء يبلغ ٣٢ في المائة من ميزانية حفظ السلام. وثمة حاجة إلى زيادة التعريف بحجم تلك المساهمة، وهي الأكبر إلى حد بعيد، وتقديرها بصورة أفضل، لا سيما في وقت يتردد فيه البعض في الوفاء بالتزاماته التي تعهد بها.

وفي الميدان في مالي وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وكوسوفو والشرق الأوسط، تنتشر بعثات مدنية وعسكرية أوروبية في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع، جنباً إلى جنب مع عمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة. وتضطلع بعض هذه البعثات الأوروبية الآن بدور محوري في التصدي للأخطار التي تهدد السلام مثل عملية أتالانتا، التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال وتوفر الحماية للسفن التابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

وتلك البعثات ضرورية أيضاً في دعم إصلاح قطاع الأمن. ويتبادر إلى ذهني، على وجه الخصوص، بعثات الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى - وقد ذكرتها السيدة موغيريني - وهي مكاملة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن خلال مرفق السلام الأفريقي، يشارك الاتحاد الأوروبي أيضاً في تمويل عمليات السلام والأمن الأفريقية، وخصوصاً، كما

قيل، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل.

وفي مجال بناء السلام، يدعم الاتحاد الأوروبي باستمرار جهود الأمم المتحدة من خلال المشاريع التي تتقاطع فيها قضايا التنمية والأمن، بما يتماشى مع أولويات الأمين العام تماماً. بل هي أحد نقاط القوة أو الأصول للاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، في كولومبيا، يدعم الاتحاد الأوروبي إعادة إدماج المحاربين السابقين إلى جانب بعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة. وفي العديد من البلدان، يعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من بين المانحين الدوليين الرئيسيين. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في الزيادة، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي ميزانية قياسية قدرها ١,٦ بليون يورو للمساعدات الإنسانية في عام ٢٠١٩.

إن الطابع الاستثنائي لتلك الشراكة والنجاحات التي تحققت خلال العشرين عاماً الماضية ينبغي أن تشجعنا مجتمعين على مواصلة التقدم الحرز بشأن الأولويات المشتركة للمنظمتين في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهذه هي النقطة الثانية.

ويجب إحراز تقدم على وجه الخصوص فيما يتعلق ببرنامج المرأة والسلام والأمن، الذي هو أحد أولوياتنا الرئيسية، وبصورة أعم بشأن جميع المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن القانون الدولي الإنساني. وكما تم التأكيد عليه في النهج الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي تجاه برنامج المرأة والسلام والأمن، فإن هذا لا يمثل أولوية ضمن أولويات أخرى، بل هو نهج ينبغي أن يتخلل جميع المبادرات المشتركة بين منظمتنا، كما قال زميلي ممثل ألمانيا بوضوح في وقت سابق.

ونؤيد تماماً أيضاً تطوير التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما ذكرت الممثلة السامية في بداية الجلسة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التعاون الثلاثي دوراً أساسياً، لا سيما في حفظ السلام. وفي ذهني بشكل خاص

السيدة موغيريني (تكلمت بالفرنسية): سيكون من الصعب أن أجد أنسب الكلمات لوصف نطاق وعمق وأهمية شراكة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بعد ما قلتموه، سيدي الرئيس، من فوركم.
(تكلمت بالإنكليزية)

وسوف استقطع بضع دقائق في البداية لأشكر جميع الأعضاء على التأكيد من منظورات وزوايا مختلفة على جودة وأهمية التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما أنني لن أغفل الأسئلة التي طرحت بإيجاز شديد.

أولا، فيما يتعلق ببرنامج المرأة والسلام والأمن، فإنه يشكل عنصرا أساسيا في التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما أنه عنصر أساسي في أجندتنا الأمنية الخاصة للاتحاد الأوروبي. أتفق تماما مع زميلنا ممثل جنوب أفريقيا أنها ليست مسألة سهلة، بل هي قضية أمن لا تكمن في صميم أنشطتنا العسكرية فحسب، أولا وقبل كل شيء، لكن في وساطتنا و عملنا الدبلوماسي أيضا. ولدنا مبادرة مشتركة بشأن التعجيل الإقليمي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يشجعان معا القضاء على الاعتداء الجنسي في عملياتنا لحفظ السلام. وهذا جزء من الأعمال التي نشارك فيها.

والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يشتركان معا في تعزيز أولويات شبكات الأمم المتحدة العالمية لجهات التنسيق الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. والأهم من ذلك عمليا، أننا بدأنا أول مشاركة تجريبية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي تجرى حاليا بمشاركة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات، والمرأة والسلام والأمن كعنصر أساسي فيها.

وأود أن أضيف أنه إلى جانب العمل الملموس الجاري، لدينا جهد مشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتعزيز دور المرأة في عمليات الوساطة والتفاوض. وعلى وجه الخصوص،

دعم توسيع التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام الأفريقية، التي نراها ضرورية لإتاحة الفرصة لعمليات السلام هذه لتحسين فعالية حفظ السلام. ونذكر أيضا القوة المشتركة لمجموعة الدول الخمس لمنطقة الساحل. حيث تؤدي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي دورا رئيسيا في إطار الاتفاق التقني بشأن الدعم التشغيلي واللوجستي الذي توفره البعثة المتكاملة للقوة المشتركة. وهذا التعاون الثلاثي واضح أيضا في مجال الهجرة. ومنذ إنشائها في قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في أبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مكنت فرقة العمل بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أكثر من ٣٧ ٠٠٠ من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا من العودة إلى بلدانهم الأصلية.

إن أدوات منع نشوب النزاع المتاحة لنا تحتاج إلى تعزيز أيضا. وأنا أفكر بصفة خاصة في الوساطة ونظم الإنذار المبكر وإصلاح قطاع الأمن والتنسيق الوثيق للرسائل السياسية.

والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يتشاطران نفس الالتزام بتعددية الأطراف، لا باعتبارها رؤية شاملة فحسب، بل في ممارساتهما اليومية أيضا. وبغض النظر عن دورها كمنظمة إقليمية، هذا هو أحد عناصر أو أعمدة النظام الدولي الحالي. وعلى أساس تلك الرؤية المشتركة لإدارة النزاعات، أعتقد أننا كأعضاء في مجلس الأمن، من واجبنا الاستفادة القصوى من تلك العلاقة الوثيقة ومن التزام أوروبا بتعددية أطراف قوية.

ختاما، وفي ضوء تجربة الممثلة السامية في مجال الوساطة، أود أن أعرف رأيها بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يدعم بفعالية عمليات الوساطة التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة مرة أخرى للممثلة السامية، السيدة فيديريكا موغيريني، للرد على الملاحظات والأسئلة التي أثيرت.

السياسية وتعددية الأطراف، فإننا نتعهد بمنع نشوب النزاع. وأعتقد أننا نفعل ذلك حتى عندما لا ندركه. إن أنجح أنشطة منع نشوب النزاع هو النشاط الذي لم يكتشف أبداً أنه كان ثمة نزاع يتعين تهدئته.

وأود أن أبرز بعض النقاط الأخرى التي أثارها بعض الأعضاء.

أود أن أؤكد الأهمية المشتركة التي نعلقها على المسائل التي أثارها الممثل الدائم لكوت ديفوار - وهي الاستثمار في الشباب وجهودنا المشتركة الرامية لا إلى توفير فرص التعليم لهم فحسب، بل أيضاً الوظائف العالية الجودة. وليس هذا جهداً يجري بذله من جانب أصدقائنا الأفارقة فحسب، بل هو في الواقع النواة الأساسية لجدول أعمالنا المشترك لشراكة منصفة بحق أقمنائها مع كل شركائنا في أفريقيا من خلال الاتحاد الأفريقي، وكذلك عن طريق المنظمات دون الإقليمية وعلى الصعيد الثنائي مع شتى البلدان.

وأود أيضاً التشديد على أهمية التنسيق، كما ذكر ممثل الكويت، بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. لقد كان مؤتمر القمة الذي عقدناه في مصر لحظة تاريخية بالفعل. إن لدينا تاريخاً وجدول أعمال مشتركين في منطقتنا، بدءاً من حل الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والحاجة إلى الحفاظ على القدس باعتبارها العاصمة الدولتين في المستقبل، وأيضاً جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق استقرار العراق والعمل على إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في البلد.

لن أفي الكويت أبداً حقها من الشكر على الدور الذي تؤديه في المنطقة - وبصفة خاصة، كما ذكر ممثلها، في المشاركة في رئاسة مختلف المؤتمرات التي ساهمنا فيها. يمكن للكويت دائماً أن تُعَوَّل علينا ليس في أن نتعهد وحسب، بل أيضاً في الوفاء بتعهداتنا، سواء كان ذلك في حالة العراق أو سورية أو فيما يتعلق بمسألة الروهينغيا.

أود أن أشير إلى الدعم الذي نقدمه للمرأة في سوريا واليمن في عمليات التفاوض الخاصة بكل منهما. ويسعدني أن ألتقي مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا غداً في بروكسل، إلى جانب بعض النساء من سوريا، دعماً لآرائهن والعمل من أجل السلام والمصالحة في بلدهن. هذه مجرد أمثلة قليلة على مشاركتنا المشاركة بشأن هذه الأجندة المهمة للغاية.

وينطبق نفس الشيء عندما يتعلق الأمر بمنع الأزمات والوساطة. كان هذا سؤال طرحه الممثل الدائم لألمانيا. إن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يقومان بالكثير معاً بالفعل. أولاً وقبل كل شيء، اتخذنا مؤخرًا قراراً بإنشاء حوار رفيع المستوى بشأن منع نشوب النزاع، وقامت المنطقتان بتحديث ذلك ليكون أولويتنا السياسية العليا. ونحن ننظر في إجراء تحليل مشترك للنزاع، ليكون الأساس لنظم الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة التي يمكن تنسيقها على أرض الواقع. وبوصفنا الاتحاد الأوروبي، نوفر بالفعل الخبرة والقدرات لأفرقة الوساطة التابعة للأمم المتحدة. في كل مرة أسافر وألتقي بأفرقة الأمم المتحدة المشاركة في جهود الوساطة في الميدان - وأفكر في طرابلس أو في أي مكان آخر، من اليمن إلى سوريا وأماكن أخرى - وألتقي أيضاً مع خبراء وأشخاص من مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي نسهم فيهم مع أفرقة الأمم المتحدة لتعزيز القدرات وإيجاد رابط بيننا.

والخطوة التالية التي أعتقد أنها قد تكون ذات أهمية هي مسألة جدول أعمال التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأعتقد أن المنظمات الثلاث يمكن أن تستفيد من مناقشة فكرة الاضطلاع بأنشطة منع نشوب النزاعات معاً. وكما نعلم، فإن أفريقيا هي القارة التي تتيح العديد من المجالات المختلفة لأنشطة منع نشوب النزاع. ولكن كما قلت، سيدي الرئيس، عن حق، فإن عملنا في منع نشوب النزاع يتجاوز ذلك لأنه كلما عملنا في البلقان أو أمريكا اللاتينية أو آسيا أو أفريقيا أو أوروبا نفسها في دعم العمليات

وقبل كل شيء نموذجاً للمثابرة ورمزاً لتعددية الأطراف والتعاون. لقد تعلمنا من أخطائنا أن التعاون هو سبيل المضي قدماً، وأعتقد أن المثابرة أحياناً، وحتى العناد، هي ما نحتاج إليه في هذه الأوقات. إن الاتحاد الأوروبي سيكون دائماً شريكاً قوياً وموثوقاً للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها.

وأود أن أحتتم بياني بملاحظة شخصية. ستكون هذه آخر إحاطة إعلامية أقدمها إلى مجلس الأمن، حيث أن ولايتي تنتهي في نهاية هذا العام. وقد كان من دواعي سروري أن أعمل مع المجلس والدول الأعضاء فيه على مدى السنوات الخمس الماضية. وأستطيع أن أؤكد للمجلس أنه مهما حدث في الاتحاد الأوروبي ومحيطه، فإنه سيجد دائماً في اتحادنا أقوى شريك والأكثر موثوقية على الإطلاق لمنظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أتقدم بخالص الشكر إلى الممثلة السامية، السيدة موغيريني، على حضورها معنا في هذا الصباح وعلى بيانها الإيضائي الذي أدلت به للتو وعلى التوضيحات التي قدمتها. ونتمنى لها أكبر قدر من السعادة والنجاح.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

وأود أن أحتتم بياني بنقطتين أخيرتين.

سألني ممثل بلجيكا ما إذا كنت أرى أي فرص لتطوير تعاون ثلاثي مماثل لذلك القائم مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمناطق الأخرى. وأعتقد أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا يمكن أن تكون مرشحاً ممتازاً للتجربة التالية في هذا الصدد، لأن الاتحاد الأوروبي يتعاون معها فعلاً تعاوناً وثيقاً. وأود أيضاً أن أشكر إندونيسيا على جميع الاستثمارات التي تقوم بها في هذا الصدد. وكما يعلم المجلس، سيستثمر الاتحاد الأوروبي على الدوام رأسماله السياسي والمالي، الذي لا يستهان به، في دعم وتعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونتطلع إلى وضع نوع مماثل من الشراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضاً لأمريكا اللاتينية، لأن لدينا عبر المحيط الأطلسي، إذا جاز التعبير من نيويورك نزولاً نحو الجنوب، تعاوناً شديداً العمق والشمول وذا أهمية استراتيجية كبيرة أثق بأنه سيكون ذا قيمة كبيرة جداً في تعزيز الأطر المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة.

أخيراً وليس آخراً، أود أن أؤكد على ما قاله ممثل بيرو وأن أشكره على ذلك. إنه لصحيح أن الاتحاد الأوروبي ما فتئ أولاً